# النصب على الصرف
# عند الخليل والفراء

إعـداد

**د. حمَّاد بن محمد الثمالي**

أستاذ مشارك

كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

# النصب على الصرف عند الخليل والفراء

د. حمَّاد بن محمد الثمالي

**ملخص البحث:**

يتحدث هذا البحث عن النصب على الصرف عند الخليل بن أحمد الفراهيدي والفراء، فالمشهور عند النحاة أن النصب على الصرف من مصطلحات الكوفيين، وهو في الحقيقة من مصطلحات الخليل التي جُهِلَتْ نسبتها إليه. ومع أن الكوفيين اقتبسوا كثيرا من مصطلحاتهم ومعالجاتهم من الخليل، ومنها مصطلح (النصب على الصرف)، إلا أن بين الخليل والفراء والكوفيين تفاوتاً واضحاً في توجيه النصب على الصرف، فالقاعدة العامة للنصب على الصرف عند الخليل تتلخص في أنه متى أحلت العرب في الجملة شيئاً محل شيء آخر نصب على الصرف، وتحت هذه القاعدة ثلاثة أشياء تنصب عند الخليل على الصرف، وهي:

١) الفعل المضارع الواقع بعد عاطف مسبوق بنفي أو نهي حين يحل محل الجملة الاسمية، نحو: (لا أركب وتمشيَ).

٢) المصدر الدال على الدعاء حين يحل محل فعل الطلب، نحو: (سحقاً وبعداً).

٣) اسم الفاعل الواقع في محل الفعل المضارع، نحو قول الفرزدق:

على قسمٍ لا أشتُمُ الدهرَ مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زُورُ كلام

وتوجيه الخليل لنصب كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة على الصرف على النحو التالي:

أما الفعل المضارع نحو: (تمشيَ) في قوله: (لا أركب وتمشيَ)، فموجب نصبه على الصرف أن أصل الجملة: (لا أركب وأنت تمشي)، فلما انصرفت العرب عن (لا أركب وأنت تمشيَ) إلى (لا أركبُ وتمشيَ) نصبت (تمشيَ)؛ فاعتبر الخليل أن العرب لما انصرفت عن التركيب الأصلي للجملة إلى التركيب الأقل استعمالاً نصبت الفعل؛ لتدل على انصرافها عن الجملة الاسمية إلى الفعل، فمن ثم سمى ظاهرة الانصراف عموماً في الأفعال وغيرها بـ (النصب على الصرف).

وأما نصب المصدر الدال على الدعاء، نحو: (سحقاً وبعداً)، وما ما ثلهما من المصادر، فإن علة نصبها، أن هذه المصادر حلت محل فعل الأمر الدال على الدعاء؛ لأن الأصل في الدعاء أن يكون بفعل الأمر لا بالمصدر، فأصل (سحقاً): أسحقه الله، و (بعدا): أبعده الله، فلما انصرفت العرب عن الفعل، وتحولت للمصدر نصبته، لتدل على انصرافها عن الفعل إلى المصدر، فسمى هذه الظاهرة عموماً في المصادر وفي غيرها بـ (النصب على الصرف).

وأما نصب اسم الفاعل على الصرف نحو (خارجا) من قول الفرزدق:

ولا خارجاً من فِيَّ زُورُ كلام

فإنه ما نصب (خارجاً) إلا لأنه معطوف على (أشتم)، ومقتضى العطف أن يكون المعطوف على الفعل المضارع فعلاً مضارعاً مثله، لا اسم فاعل، فكان ينبغي أن يكون الكلام (لا أشتم ولا يخرج)، فلمَّا انصرفت العرب عن (يخرج) إلى اسم الفاعل (خارجاً) نصبته ليدل على انصرافها عن الفعل المضارع إلى اسم الفاعل، فلذا سمى الخليل هذه الظاهرة في اسم الفاعل وغيره بـ (النصب على الصرف).

أما النصب على الصرف عند الفراء والكوفيين فقد أثبت البحث أنه يقع عندهم في موضعين؛ في الأفعال، وفي الأسماء، فيكون في الأفعال حين يفسد معنى العطف، كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثلَه

فإنه لو عُطِف (تأتيَ) على (تنه) لفسد المعنى؛ إذ يصبح المعنى (لا تنه عن خلق ولا تأتِ مثله)، لكن العرب تنصب الأفعال المضارعة التي تقع بعد العاطف المسبوق بنهي أو نفي مراعاة لتصحيح المعنى، فاعتبر الفراء والكوفيون أن العرب تصحح المعنى بالانصراف إلى النصب وترك العطف، فمن هنا سمى الفراء والكوفيون هذه الظاهرة في الفعل المضارع بـ (النصب على الصرف).

وأما نصب الأسماء على الصرف فيكون عندما تُعْطَفُ الأسماء الظاهرة على ضمير رفع متصل دون توكيده أو فصله كقولهم: (لو تُركتَ والأسدَ لأكلك)، فمقتضى العطف أن يُرفعَ (الأسد)، لكن انصرفت العرب عن الرفع إلى النصب لقبح الرفع، فمن ثَمَّ سمى الفراء والكوفيون هذه الظاهرة بالنصب على الصرف.

وقد اتفق الفراء والبصريون على حسن نصب الأسماء المعطوفة على الضمائر المرفوعة المتصلة وقبح الرفع، ولكن ما ينصبه الفراء والكوفيون على الصرف يسميه البصريون بـ (المفعول معه)، وما عدا ذلك مما ينصبه البصريون على أنه مفعول معه، فليست عند الفراء بمنصوبة على الصرف، وإنما هي مفعولات به. ولم أجد عند الخليل من الأسماء الصريحة، نحو: الأسد وزيد، ما يُنصب على الصرف، والله أعلم.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى صحابته أجمعين.. وبعد:-

فإن النصب على الصرف مصطلح مشهور للفراء ولمن أتى بعده من نحاة الكوفة، فهو مذكور كثيرا فيما تحت أيدينا من كتبهم؛ ذكره الفراء (٢٠٦هـ) و ابن سعدان الضرير (١٦٠- ٢٣١هـ) وأبو العباس ثعلب (٢٠٠- ٢٩١هـ) وأبو جعفر الطبري (٢٢٤- ٣١٠هـ) وأبو بكر الأنباري (٢٧١- ٣٣٨هـ).

فهو من أشهر ما يعلل به نحاة الكوفة نصب بعض الأفعال المضارعة وبعض الأسماء.

غير أن هناك حقيقة لم يذكرها النحاة قديماً، وهي أنهم لم يشيروا لمتابعة الكوفيين للخليل في كثير من المصطلحات والمعالجات، بما فيها مصطلح النصب على الصرف، وقد ذكرت هذه الحقيقة في بحث سابق بعنوان (الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية).

ومن هذه مصطلح (النصب على الصرف)، فهو لم يظهر عند سيبويه بهذه الصيغة، وهو شأن كثير من مصطلحات الخليل التي تبعه عليها الكوفيون، لم يظهر عند سيبويه منها إلا القليل كالنعت[١]، والتفسير[٢]، ثم لقيت تلك المصطلحات من بعد الخليل عدم قناعة من كبار نحاة البصرة كالسيرافي، وابن جني، وأبي البركات بن الأنباري صاحب الإنصاف[٣]؛ لذا ذكر الدكتور القوزي أن من صور الخصومة على المصطلح بين البصريين والكوفيين: (رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات)[٤]، والظاهر أن البصريين الآتين من بعد سيبويه لم يبلغهم أن أكثر هذه

المصطلحات للخليل، لذلك انصرفوا عن الأخذ بها، وإلا فإن المظنون بهم أنهم لو علموا علاقة الخليل بتلك المصطلحات لأشاروا إلى أسمائها على الأقل، ولو في اليسير من كلامهم، ولربما كانت العصبية المذهبة قد حملتهم على تنكب الأخذ بآراء الخليل التي تبعه الكوفيون عليها، أو أن وثوق النحاة بنقل سيبويه حجب عنهم الكثير من نحو الخليل المبثوث في (العين) وفي (الجمل)، ولربما أن هذا النحو الذي أودعه الخليل في العين وفي الجمل لم يظهر عند سيبويه؛ لأن سيبويه كان يختار من كلام أستاذه الخليل ما يرى أنه متماشيا مع جمهور قواعد النحاة الآخرين التي تجب المواءمة بينها في الاحتكام إليها، أو أنه لم يستفرغ كل ما عند الخليل من نحو؛ لذا في (العين) وفي (الجمل)، مالا نجده في الكتاب.

وعلى كل حال فإني عولت في معالجة قضايا هذا البحث على كتابي الخليل، (العين) و (الجمل)، لأن فيهما من نحو الخليل ما ليس في سواهما؛ ولثبوت نسبتهما للخليل.

أما العين فقد فرغت من تحقيق نسبته للخليل في بحثي (الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية)، وهو منشور في مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة، العدد (٨٦)[٥]، وأما كتاب الجمل فقد فرغت أيضا من تأكيد نسبته إلى الخليل بن أحمد في بحث آخر بعنوان (كتاب الجمل للخليل وليس لغيره)، وقد ظهر من خلال هذين الكتابين أن النصب على الصرف من مصطلحات الخليل التي تابعه عليها الكوفيون من حيث فكرة النصب على الصرف، وهو التحول[٦]، لا من حيث المعالجة، فإن معالجة الخليل لقضية النصب على الصرف تختلف عن معالجة الفراء والكوفيين لها.

**الدراسات السابقة:**

النصب على الصرف مصطلح من مصطلحات الخليل التي تبعه عليها نحاة الكوفة، وهو يتردد فيما بقي من كتبهم، ويشير إليه أغلب النحاة البصريين حين يتحدثون عن نصب الفعل المضارع بعد حروف العطف، أو بعد فاء السببية، فينسبون ذلك للفراء حيناً، وللكوفيين حيناً آخر، وممن تحدث عنه منهم أبو الفتح بن جني في سر صناعة الإعراب[٧]، وأبو البركات بن الأنباري في الإنصاف في مسألة: عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، ومسألة: عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية[٨]، وحديث البصريين لا يتجاوز- فيما أطلعت عليه- ما يشير إليه الفراء خاصة والكوفيون عامة، فابن جني والسيرافي وأبو البركات الأنباري وغيرهم على مدى أزمنة طويلة لم أر عندهم ما يزيد عما في كتب الكوفة التي بين أيدينا، رغم أن لدى المتقدمين من كتب الكوفة ما ليس لدينا.

وأما (النصب على الصرف) بهذا اللفظ، فلم ينم إلى علمي أن أحد من المتقدمين كوفيهم وبصريهم نسبه للخليل، فضلا عن أن يصفه، وهو العنصر الأبرز في بحثي، اللهم إلا ما ورد من عبارة مقتضبة جدا عند سيبويه تشير إلى أن الخليل ينصب المستثنى لخروجه مما دخل فيه الأول[٩]، وأول من أشار إليه من المحدثين- حسب علمي- هو الدكتور: مهدي المخزومي نقلا عن سيبويه[١٠]. هذه إلماعة عن النصب على الصرف عند بعض المتقدمين.

وأما الدراسات الحديثة فقد اطلعت بشأن موضوعي على عدد منها، وهي:

١) كتاب: (نحو الخليل من خلال معجمه العين)، للأستاذ الدكتور: هادي نهر،/ دار اليازوري العلمية للنشر/ ٢٠٠٦م/ وهذا الكتاب لم يتطرق للنصب على الصرف عند الخليل، ولا لشي مما يدور حوله.

٢) كتاب: (نحو الخليل من خلال الكتاب) للأستاذ الدكتور: هادي نهر/ دار اليازوري العلمية للنشر/ ٢٠٠٦م، وهو كسابقه لم أجد فيه شيئا مما يتعلق ببحثي (النصب على الصرف....)، لأن سيبويه لا يذكر النصب على الصرف صراحة على الهيئة التي وُجِدَتْ عند الخليل، وعند الكوفيين.

٣) كتاب الدكتور مهدي المخزومي: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، وما يهمني في ذلك ما يخص بحثي (النصب على الصرف....) فالدكتور مهدي لم يذكر أن النصب على الصرف مما يقول به الخليل، وإنما فسر إحدى عبارة سيبويه بأنها تعني النصب على الخلاف، حيث قال: (وأهم عواملهم المعنوية ما يسمونه النصب على الخلاف، والمعروف أنه مصطلح كوفي، لم يقل به البصريون، إلا أن الظاهر أنهم تصيدوه من كلام الخليل، مرجعهم الأول في هذه الدراسة، كما هو مرجع البصريين الأول، وللخليل كلام يشبه كلام الكوفيين في (الخلاف) فقد كان يقول: إنما نصب المستثنى هنا؛ لأنه مخرج مما دخل فيه غيره)[١١]، ثم ذكر أن سيبويه كان يعتل للحال والتمييز بمثل ما اعتل به الخليل للمستثنى، لكن سيبويه كان يبحث عن عامل لفظي يرجع إليه أثر النصب لتطرد مقالته في العوامل، ولم يستفد؛ أي سيبويه – حسب ظن الدكتور: مهدي- من مفهوم كلام الخليل ما استفاده الكوفيون. وكلام الدكتور: مهدي كلام متميز استفاد منه كثير من التالين.

٤) كتاب الدكتور: عوض القوزي (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) طبع شركة الطباعة العربية السعودية/ الرياض/ نشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض. وقد تحدث فيه مؤلفه عن المصطلح الكوفي: (الخلاف- الصرف- الخروج) هكذا جعلها عنوانا واحدا، تناول من

خلاله الألفاظ الثلاثة، فعدها عاملا معنويا، ثم شرح من خلال نصوص الفراء وغيره وجهة نظر الكوفيين في معنى الصرف التي تتلخص في أن المخالفة هي موجبة النصب، وأخيراً ذكر عن سيبويه أن الخليل ينصب المستثنى على الخلاف)[١٢].

٥) كتاب الدكتور عبد الله حمد الخثران بعنوان: (مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحليل مدلولاتها/ دار هجر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ١٩٩٠م) وما يهمني فيه حديثه عن النصب على الصرف، إذ أبان أن الفراء ومتابعيه من الكوفيين يعنون بالصرف، انصراف الفعل المضارع الواقع بعد العاطف عن متابعة ما قبله إلى النصب، مقارنا ذلك بمذهب البصريين، ومعرجاً أثناء ذلك على مصطلح الخلاف، وإن كان تحدث عنه تحت عنوانه سابقا، ثم نسب للخليل القول بـ (النصب على الخلاف) حسبما نسبه الدكتور: مهدي المخزومي، وهو قوله: (إلا أن الظاهر أنهم تصيدوه من كلام الخليل، مرجعهم الأول في هذه الدراسة، كما هو مرجع البصريين الأول، وللخليل كلام يشبه كلام الكوفيين في (الخلاف)[١٣].

فدراسة الدكتور: القوزي، والدكتور الخثران تلتقيان على تصور واحد لمعنى الصرف.

٦) دراسة الدكتور: فارس محمد عيسى بعنوان: (النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل) ضمن مجلة مؤتة للبحوث والدراسات/ المجلد الثامن/ العدد السادس/ ١٩٩٣م، وهذه الدراسة تحدثت عن العامل المعنوي (الخلاف)، فهو مرتكزها، مع تأكيدها على أن العامل اللفظي لا غناء عنه، ولكنها تدعو بقوة إلى توظيف العامل المعنوي؛ لما سيوفره في الجانب الوظيفي من واقعية تستحضر المعنى اللغوي من جهة، وتريح من عناء التقدير والتمحل والاختلاف من جهة ثانية، داعمة دعوتها بأن الخليل ينصب المستثنى بعامل معنوي هو الخلاف، ثم تجاوزت ذلك سريعا

لتحليل توظيف النصب على الخلاف وما يشاكله، مستندة على أقوال القدماء والمحدثين في تأثير المعني في الضبط بالنصب على الخلاف.

٧) دراسة الدكتور: حسن حمزة، والدكتور سلام بزي بعنوان: (الصرف بين سيبويه والفراء) ضمن مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد: ٥٣ ذو القعدة: ١٤١٧هـ- كانون: ١٩٩٧م.

وحاصل ما خلصا إليه أنهما توصلا إلى نتيجة تضييق الشقة الخلافية بين النحاة البصريين والكوفيين جراء ما قالا: إن الصرف عند الفراء ليس عاملا معنوياً، وإنما يسعى الفراء من خلال معنى الصرف إلى تقدير معنى لا تقدير إعراب، وهو ما عليه سيبويه حين فسر معنى النصب بخروج الثاني مما دخل فيه الأول ولكن هذا المعني يحتاج عاملا لفظي ينصب، ولم يجعل مخالفة الثاني للأول عامل النصب.

وما ذكره الباحثان سبق وأن أشار إليه الدكتور مهدي المخزومي حسبما سبقت له الإشارة.

وبعد هذه العجالة التي ذكرتها عن بعض ما أطلعت عليه من دراسات حديثة وقديمة، فإني أنوه إلى أنه لم يرد في الدراسات السابقة شيء عن الصرف عند الخليل إلا ما يخص الاستثناء وما عداه مما سيتناوله بحثي فلم أره فيما اطلعت عليه، وأما ما يخص الفراء فهناك تقاطعات معها لا تخرج عن ما هو في كتب الكوفيين، ولاسيما معاني القرآن للفراء. وحيث أن قصدي من البحث يتمحور حول الكشف عن النصب على الصرف عند الخليل، ثم توصيفه مقارناً بما عند الفراء، متجنبا أي تحليل يخرج عن هذا الإطار؛ لأن مذهب الخليل هذا- حسب علمي- لم يكن معروفا، فأردت تقريره أولاً، لا الحديث عن كونه عاملاً أو غير عامل، ولا الحديث عما سينبني عليه من أثر نحوي أو غير ذلك، وهو ما ذهبت إليه آخر دراستين مما ذكرته،

مع أنهما لم يشيرا إلى ما سيشير إليه بحثي بشأن مذهب الخليل، فمن ثم لم يدرسا ما سأذكره، فذلك له دراسة أخرى تتحتم حين نعلم أن منهج الخليل في النصب على الصرف يفارق منهج الفراء والكوفيين، ومن خلال هذا يتضح الفرق بين بحثي وبين الدراسات السابقة التي ذكرتها.

ولا شك أن ما في البحث من أفكار تعود إلى أنني اعتمدت على كتابي الخليل: (العين) و (الجمل) فبهما معطيات لم تتوفر في غيرهما من مراجع الدراسات السابقة، وأظن أن سبب انصراف الدارسين عن الكتابين يعود إلى أمرين:

الأول: بصرية الخليل التي صرفت الباحثين عن التفكير في أن يكون رأسا في المذهب الكوفي.

الثاني: أن الكثيرين يشكون في نسبة كتاب الجمل للخليل، وليس ببعيد عن ذلك كتاب العين، فضلا عن أنه كتاب لغة قد يُظن أنه لا نحو به.

وغير خاف أن الشك في نسبة كتاب الجمل للخليل سيلقي بالشك على كل ما ينسب للخليل من طريقه، رغم أن كتاب العين يتساوق مع كتاب الجمل ويلتقي معه في كثير، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فكتاب العين يتساوق هو الآخر مع كتب الكوفيين، وقد ذكرت ما يخص نسبة كتاب العين للخليل في (بحث الخليل رائد المصطلحات الكوفية)، وأما نسبة الجمل للخليل فقد أفردته ببحث مستقل، ألخص بعضاً مما فيه على عجل فمنها:

١) أن نسخ الجمل كلها تثبت أنه للخليل نصا واضحا، سواء في ذلك ما على أغلفتها أو في استهلال بعضها.

٢) أن بين كتاب الجمل وكتاب العين التقاء خاصّاً؛ أي أن ما يذكره الخليل في الكتابين لم أجده في غيرهما لأحد من المتقدمين، ومن ذلك مصطلح (السنخ) يستعمله الخليل لوصف الحرف الأصلي من حروف الكلمة، وهذا الاستخدام لم أجد أحدا من اللغويين- على حد علمي- يستخدمه باستخدام الخليل.

٣) أن الفراء يرُدّ في مواضع عدة أشياء على بعض من سبقه، وما يرده الفراء نجدها في الجمل، ثم إن هذا المردود نجده فيما بعد مذهباً للخليل أثبته البحث، فلوكان الكتاب لابن شقير لما أمكن الفراء أن يرد عليه، لتأخر ابن شقير عن الفراء بزمن بعيد جدا.

٤) أن مما يعتمد عليه في نسبة كتاب الجمل، ما قاله ابن مسعر التنوخي(...- ٤٤٢هـ) وكلام ابن مسعر نفسه فيه ما يجعل نسبة الجمل الذي بين أيدينا ليست لابن شقير، وذلك أنه ذكر في ترجمة ابن شقير، أن النصب في كتابه الجمل (على أربعين وجها)[١٤]، وكتاب الجمل الذي بين أيدينا ونحن ننسبه للخليل ينص على أن النصب فيه (أحد وخمسون وجها)[١٥] هكذا نصه، وهو فرق في العدد لا يُقبل فيجعلنا ننسب الكتاب لابن شقير، بل يؤخذ من هذا لمن يستنبط الأدلة أن للخليل كتابا يسمى الجمل، وإلا لما اختلط بكتاب ابن شقير.

٥) أن في الجمل أفكاراً نحوية كثيرة منسوبة في كتاب سيبويه للخليل ثم نجدها في كتاب الجمل، ومثل ذلك في العين، كما سبقت الإشارة إليه. إلى غير ذلك مما ستجده في بحث (كتاب الجمل للخليل وليس لغيره) وإنما اقتطفت ما اقتطفته تعجيلا لدفع ما قد يرمى به البحث.

٦) إن من أهم الأدلة وأقواها على أن كتاب الجمل للخليل اتفاقه مع كتاب العين في كثير من المصطلحات، وفي التوجيه عموما ومنها توجيه النصب على الصرف، فهذا التوجيه الذي وجه به الخليل النصب على الصرف في العين هو التوجيه نفسه الذي وجه به النصب على الصرف في الجمل- وإن اختلفت الأمثلة- فهما من معين واحد، ويزيد ذلك قوة ويقينا أن ما التقى عليه الكتابان من توجيه لم أجده عند أحد من النحاة مع تتبعي له، فلم أجد من ذلك شيئا.

هذا ولا تفوتني الإشارة إلى أن كتاب الجمل تعرض لإضافات ممن أتى من بعد الخليل، وأهم تلك الإضافات الأقوال التي فيه لعلماء متأخرين عن الخليل، فهي من أهم العناصر التي استند عليها من نفى نسبة الكتاب عن الخليل.

وهنا أقول إن هذ الأمر نجده في بعض كتب المتقدمين، ولاسيما أن بعضهم يبيح في مقدمة كتابه لمن أتى من بعده أن يصلح الخلل.... فممن وجدنا في متنه اسماً لغير مؤلفه كتاب البير لابن الأعرابي وغيره على ما تراه في حاشيتنا هذه[١٦].

## تمهيد في معنى الصرف:

إن مصطلح (النصب على الصرف)، بهذا التركيب، مصطلح ينسب منذ القدم للكوفيين خاصة، والحقيقة أن الكوفيين مسبوقون باستخدام الخليل له في كتاب العين[١٧] وفي كتاب الجمل[١٨]، غير أنه عند الخليل أوسع منه عند الكوفيين؛ إذ للنصب على الصرف فرعان؛ فرعٌ لنصب الأفعال، وفرعٌ لنصب الأسماء، على تفصيل في ذلك، وسيتضح فيما بعد تأثر الكوفيين بالخليل في هذا.

ومما هو جدير بالإشارة أن هناك مصطلحا آخر هو: (الصرف)، وقسيمه (المنع من الصرف)[١٩]، فمصطلح الصرف هذا هو: التنوين اللاحق للأسماء المتمكنة، وهو

موقع استخدام النحاة جميعاً، البصريين والكوفيين، غير أن استعمال الكوفيين له قليل اكتفاءً بمقابله عندهم (الإجراء وعدم الإجراء). فإذا أطلق الصرف وحده دون نسبته للنصب فيعني التنوين الذي يلحق الأسماء المعربة[٢٠]، أما (النصب على الصرف) فهو مصطلح مغاير لمعنى (الصرف) الذي هو التنوين.

فالصرف في معناه اللغوي: يدل على رجع الشيء، قال ابن فارس: الصاد والراء والفاء معظم بابِهِ يدلّ على رَجْعِ الشيء. من ذلك صَرفْت القومَ صَرْفاً وانصرفوا، إذا رَجَعْتَهم فرَجَعوا. قال: ومن الباب الصريف، وهو صوت نابِ البعيرِ. وسمِّي بذلك لأنَّه يردِّده ويرَجِّعه[٢١].

قال النابغة [٢٢]:

مَقْذوفَةٍ بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها ... له صَريفٌ صَريفَ القَعْو بالمَسَدِ

وجاء في اللسان: الصرف رَدّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصْرِفه صَرْفاً فانْصَرَفَ وصارَفَ نفْسَه عن الشيء صَرفَها عنه[٢٣].

ولاشك أن المادة اللغوية لـ (ص رف) هي الموئل لمصطلح (الصرف) ومصطلح (النصب على الصرف). إلا أن لكل مصطلح مرادا يغاير مراد المصطلح الآخر وإن اتحدا في الاشتقاق من مادة واحدة.

ولو أردت صياغة تعريف اصطلاحي للنصب على الصرف يجمع فكر الخليل وغيره، فيمكن أن يقال: النصب على الصرف هو: نصب بعض الأفعال وبعض الأسماء لانصرافها ومخالفتها لما قبلها في اللفظ أو في المعنى.

وحقيقة مصطلح (النصب على الصرف)، وهو ما يستخدمه الخليل وتابعه عليه الفراء والكوفيون،: أن بعض الافعال المضارعة وبعض الأسماء تخالف المشهور

من الإعراب بخروجها إلى النصب، فلما رأوا أن هذه الكلمات تخرج في ضبطها عن الأصل الذي عليه أكثر الكلمات مراعاة لتركيب سابق، كما هو الحال عند الخليل، أو لمعنى دلالي، كما هو عند الفراء والكوفيين، عُلِّل وجود هذه الظاهرة بالتحول عن المعنى الأصلي أو التركيب الأصلي الذي لا يدركه العرب إلا بهذا الخروج والانصراف عن الضبط الأصيل؛ فلخروج العرب عن المعتاد؛ أي انصرافهم عنه سموا ذلك بـ (النصب على الصرف)، ثم إن (النصب على الصرف) عندهم على قسمين: (النصب على الصرف في الأفعال) و (النصب على الصرف في الأسماء). هذه هي حقيقة هذا المصطلح وأوَّلِيَّة استخدامه، وسيأتي ما يوضح أن (الصرف) من مصطلحات الخليل التي خفيت نسبتها إليه كغيره من المصطلحات والمعالجات التي يستعملها الكوفيون وتنسب لهم دون عزوها إلى مصدرها الأصيل الخليل بن أحمد، ومما يؤيد ذلك قول الخليل في العين (وتقول العرب: بعْداً وسحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه، والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهلك له، وسهّله لك) [٢٤] وانظر الى قول الكسائي التالي الذي يحمل معنى قول الخليل السابق، ويفيد التأثر بمنهجه وأقواله، فقد قال الكسائي: (النصب مغيض النحو كلما صرف شيء عن جهته نصب)[٢٥]، فالكسائي تابع لقول الخليل كما ترى، بل إن الخليل تناول (النصب على الصرف) بالدراسة ضمن كتابه الجمل، فعقد له فصلاً هناك سماه: (النصب بالصرف) تحدث فيه عن قضايا النصب على الصرف، فلا شك أن الخليل سابق للكوفيين في استخدام مصطلح الصرف، والكسائي تلميذ عليه في هذا وأمثاله مما ورَّثه للكوفيين.

**أنواع الصرف:**

يعتقدون النحويون أن (النصب على الصرف) مصطلح من إنشاء علماء الكوفة؛ إذ تشتمل كتبهم التي بين أيدينا على توجيهات عديدة تنطلق من مصطلح (النصب على الصرف)، فهو قضية لها عندهم قواعدها المعقولة، وشواهدها المعتبرة، وبالبحث في كتبهم نجد أن دراسة النصب على الصرف ستوضح أصلاً من أصول الكوفة المعتبرة عندهم، وهو: (الخلاف أو المخالفة)[٢٦]، فالنصب على الخلاف أصل عام من أصول الكوفيين يندرج تحته عدد من المصطلحات التي يفسرون بها نصب بعض المنصوبات، وهي: (النصب على الصرف، والقطع، والخروج، والنصب على الخلاف) لكن الغالب أن لكل مصطلح موقع يستعمل فيه وقد تتقارض، والحقيقة أن أغلب الفكر الكوفي يعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهو رائد أكثر المصطلحات والمعالجات الكوفية، بما فيها مصطلح (النصب على الصرف)، فقد ذكر الخليل في كتابه (العين)[٢٧]، وكتاب الجمل[٢٨] (النصب على الصرف) مرات عديدة، وعالج بعض القضايا على ضوئه، فالكوفيون متأثرون بمصطلح الخليل (النصب على الصرف)، وإن كان بينهم وبين الخليل اختلاف في الطريقة التي يعالجون بها توجيه (النصب على الصرف)، لذا لزم أن تشتمل دراسة موضوع (النصب على الصرف) على دراسة منهج الخليل ومنهج الفراء ومتابعيه على هذا المصطلح، فهم أهل المصطلح والأقدر على ببيانه من غيرهم، وإن كان قد تعرض له البصريون، لكنهم لم يستوعبوا كل أطرافه التي سيتعرض لها ما سأبحثه، إذ لا يذكرون شيئاً مما ينصبه الخليل على الصرف بتة، وأما ما ينصبه الكوفيون على الصرف فيذكرون الفعل المضارع بعد واو المعية، أو بعد فاء السببية، والمفعول معه، دون تحقيق[٢٩].

ثم إن الصرف وإن كان عند الفراء والكوفيين أوضح مما تصفه المؤلفات التي على مذهب أهل البصرة، فإنه عند الخليل أوسع منه عند الفراء والكوفيين، ثم إن الفريقين؛ أعني الخليل من جهة والفراء ومتابعيه من الكوفيين من جهة لكل منهما توجيه خاص يوجه به النصب على الصرف؛ لذلك ستشتمل دراسة الموضوع على مبحثين، هما:

**المبحث الأول: نصب المضارع على الصرف، وفيه:**

- نصب المضارع على الصرف بعد أحد حروف العطف عند الخليل والفراء.
- نصب المضارع على الصرف بعد فاء السببية.

**والمبحث الثاني: نصب الأسماء على الصرف، وفيه:**

- نصب الأسماء على الصرف عند الخليل والفراء، وفيه:
- نصب الأسماء على الصرف عند الخليل، وفيه:
- نصب المصادر المتصرفة وغير المتصرفة.
- نصب المصادر المتصرفة على الصرف عند الخليل.
- نصب أسماء الفاعلين على الصرف عند الخليل.
- نصب الأسماء على الصرف عند الفراء.

**نصب المضارع على الصرف:**

إن نصب الفعل المضارع على الصرف مما ذكره الخليل في (الجمل)، وهو من أشهر ما يدور في كتب أهل الكوفة، ذكره الفراء، وابن سعدان، وأبو بكر الأنباري، والطبري[٣٠]، ويرد في موضعين:

الموضع الأول: حين يقع الفعل المضارع بعد أحد حروف العطف؛ الواو، أو ثمَّ، أو الفاء، أو أو، المسبوقات بنهي أو شبهه، وهو مما يرد عند الخليل والفراء والكوفيين.

والموضع الثاني: بعد فاء السببية، التي تقع في أجوبة الأشياء الستة[٣١]، فالفراء والكوفيون ينصبون المضارع بعد هذه الفاء على (الصرف)، وأما الخليل فلم أجد له توجيهاً محدداً لنصب المضارع بعد فاء السببية، في حين أن البصريين ينصبون المضارع في الموضعين السابقين بـ (أن) مضمرة، فمثال المنصوب بعد عاطف مسبوق بنهي قول الشاعر[٣٢]:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله ... عارٌ عليك إذا فَعلتَ عظِيم

ومثال المنصوب بعد فاء السببية في أحد الأجوبة الستة قول أبي النجم العجلي[٣٣]:

يَا نَاقَ سِيري عنقا فسيحا ... إلى سليمان فنستريحا

فالفعل (تأتيَ) منصوب عند البصريين بـ (أنْ) مضمرة، وعند الخليل والفراء والكوفيين منصوب على الصرف. و (نستريحا) وغيره من الأجوبة الستة منصوب عند البصريين بـ (أن) مضمرة، وعند الفراء والكوفيين منصوب على الصرف أيضا[٣٤]، ولم أجد للخليل كما ذكرت توجيها محددا لنصبه، وكل ما وجدته للخليل ما قاله سيبويه: قال النابغة الذبياني[٣٥]:

ولا زالَ قبرٌ بين تبْنَى وجاسمٍ ... عليه من الوَسْميّ جَوْدٌ ووابل

فينْبت حَوْذاناً وعَوْفاً منَوِّراً ... سأتْبِعه مِن خيرِ ما قال قائل

وذلك أنه لم يُرِدْ أن يجعل النبات جواباً لقولـه: ولا زال، ولا أن يكـون متعلقـاً به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك يُنبت حَوذاناً. ولو نصب هذا البيت قال الخليل: لجاز، ولكنّا قبلناه رفعاً)[٣٦]، فالخليل كما تـرى يجيـز النصـب بـلا توجيه محدد على حد كلام سيبويه.

**نصب المضارع على الصرف بعد أحد حروف العطف عند الخليل والفراء:**

ذكرت في العنوان السابق أن ما ينصب من المضارع على الصرف في موضعين، الأول: حين يقع بعد أحد حروف العطف المذكورة سابقاً، والثاني حين يقع بعـد فـاء السببية.

وهنا أتحدث عن الموضع الأول، فأقول: إن نصب المضارع على الصـرف بعـد أحد حروف العطف؛ الواو، أو ثمَّ، أو الفاء، أو أو، المسبوقات بنهي أو شبهه مما اتفق الخليل والفراء على مبدأ نصبه على الصرف، وهو مذهب الكوفيين، لكن الخليـل لـه توجيه يخالف توجيه الفراء والكوفيين.

فالخليل يعلل نصب المضارع بحلوله محل جملة من مبتدأ وخـبر، نحـو قولـه: (لا أركبُ وتمشيَ)، فأصل الجملة عنده (لا أركـبُ وأنـت تمشـي)، فلمـا اسـتُبدل بجملـة (وأنت تمشي) ونحوها الفعلُ (تمشيَ) ونحوه؛ نصبت العرب المضارع لِتُدَلِّلَ على تلـك المخالفة؛ والمخالفة هنا تكمن في أن المبدل مغاير ومخالف للمبدل منـه؛ مـن حيـث أن (تمشي) فعل، و (أنت تمشي) جملة اسمية، فالتخالف بينهما مبني على هـذا الاعتبـار، فلما حصل التخالف نصب المضارع للانصراف عن التركيب الأصلي؛ ولذلك سمـى الخليل هذه الظاهرة بـ (النصب على الصرف)، للانصراف عن جملة المبتدأ والخـبر إلى الفعل المضارع، هذا هو منهج الخليل في النصب علـى الصـرف عامـة؛ أعـني نصـب

المضارع على الصرف، ونصب الأسماء على الصرف أيضاً، فإن إحلال شيء مكان شيء هو سبب النصب على الصرف عنده.

قال في الجمل: (والنصب بالصرف قولهم: لا أركبُ وتمشيَ، ولا أشبعُ وتجوعَ، فلما أسقط الْكناية[٣٧]، وهي (أَنت) نصب؛ لأَن معناه: لَا أركب وأَنت تمشي، ولا أشبع وأَنت تجوع، فلما أسقط الكناية وهي أَنت نصب؛ لأَنه مصروف عن جهته.

قال الله عز وجل: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ ﴾[٣٨]، وكذلك في البقرة ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣٩]، معناه والله أعلم: (وأَنتم تكتمون الحق)، (وأنتم تدعون إِلى السلم)، فلما أسقط (أنتم) نصب، وقال بعضهم موضعها جزم على معنى ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، وقال المتوكل الكناني:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله ... عارٌ عليك إذا فَعلتَ عظِيم

نصب (تأتي) على فقدان أَنْت)[٤٠].

وقال في العين: (والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك)[٤١].

فالخليل يسير في (العين) وفي (الجمل) على منهج واحد في توجيه (النصب على الصرف)، سواء كان المنصوب على الصرف فعلاً كـ (تمشيَ) وغيره، أو اسماً كما في (مرحباً وأهلاً وسهلاً)، فإن نصب تلك الكلمات أسماءً وأفعالاً؛ إنما حصل في نظر الخليل للاستعاضة بها عن (جمل) التراكيب الأصلية؛ أي لحلولها محل تلك الجمل، فكل من كلمة (مرحبا) و(أهلا) و(سهلا) نصبت لحلولها محل جملة: (أرحب

الله منزلك) و(أهَّلك له) و (سهَّله لك). وهي الطريقة نفسها التي يوجه بها نصب الأفعال على الصرف، وسيأتي لاحقاً بيانها.

وأرى أن الخليل إنما قال ذلك؛ لأن قولهم: (لا أركب وتمشي) وما كان نحوه، وإن كان مستعملاً، إلا أن الأكثر منه استعمالاً ما كان نحو: (لا أركب وأنت تمشي) وكذلك قولهم: (مرحباً) وأخواتها مستعملة، لكن الأكثر استعمالاً في الدعاء والأمر أن يكون بالفعل، لذلك قدَّر (مرحباً) بـ (أرحب الله منزلك)، فلما اعتقد أن العرب انصرفت عن الأكثر في الاستعمال، وهي الأفعال، إلى الأقل[٤٢] وهي الأسماء، نصبت القليل؛ لتدل بالنصب على انصرافها عن الكثير، فلهذا سمى هذه الظاهرة بالنصب على الصرف.

أما الكوفيون فيوجهون نصب المضارع على الصرف بانصراف العرب عن عطف الفعل الثاني على الأول، لما يؤدي إليه العطف في بعض الجمل من فساد في المعنى[٤٣]، فلو عطف الكوفيون في مثال الخليل السابق الفعل (تمشي) على (أركب) لوقع الفساد في المعنى المراد؛ إذ سيصبح (تمشي) منفياً، والمعنى على الإثبات، فلكي لا يفسد المعنى، انصرفوا عما يقتضيه العطف إلى النصب، للتدليل على المعنى المراد. وعلى هذا مدار مذهبهم، ولهذا الانصراف وترك العطف نصبت العرب على إثره الفعل، فمن ثمَّ سموا هذه الظاهرة بـ (النصب على الصرف) اقتباساً من الخليل، فالفراء ومتابعوه يشتركون مع الخليل في معنى الصرف، وهو التحول؛ للمخالفة الحاصلة بين المصروف وما صرف عنه، لكنهم اختلفوا في التوجيه، فلكل توجيهه الذي ارتضاه.

قال الفراء: (فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فَعلتَ عظِيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فِي (تأتي مثله)، فلذلك سُمِّيَ صرفا، إذ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله)[٤٤].

وقال أيضا: (والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثمَّ أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثمَّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يُكَرَّ[٤٥] في العطف، فذلك الصرف)[٤٦].

وقال أبو جعفر الطبري (والصرف أَنْ يجتمع فعلان ببعض حروف النسق، وَفي أَوله ما لا يحْسن إعادته مع حرف النسق، فينصب الذي بعد حرف العطف على الصرف؛ لأَنه مصروف عن معنى الأول، ولكن يكون مع جحد أَو استفهام أو نهي في أَول الكلام، وذلك كقولهم: لا يسعني شيء ويضيقَ عنك؛ لأَن (لا) التي مع (يَسعني) لَا يَحْسن إِعادتها مع قوله: ويضيق عنك)[٤٧]، والصرف على هذا النحو ورد كثيراً عند الكوفيين[٤٨].

فالحاصل أن الخليل- حسب الظاهر من كلامه- يرى أن المخالفة التي أوجبت النصب على الصرف، إنما هي من قِبَل أمر لفظي تركيبي؛ هو حلول الفعل المضارع محل جملة المبتدأ والخبر كما هنا، وليس ثمة في مذهب الخليل معنى دلالي؛ أي لا يوجد نفي ولا غيره مما له علاقة بالمعنى، والكوفيون يرون أن المخالفة مخالفة في المعنى؛ من حيث إن المضارع المعطوف على المنفي قبله ليس معناه النهي كسابقه، وإنما

معناه الإثبات، فالمعنى على المخالفة، فمن ثم رأوا أن العرب انصرفت بالفعل المعطوف عن النهي إلى الإثبات، فنُصب على الصرف.

هذان هما مذهبا الخليل والفراء وسائر الكوفيين في المنصوب على الصرف من الأفعال، فقد رأينا أن كلاً منهما يوُصِّلُ لمذهبه قاعدة مطردة في نصب الأفعال على الصرف، فتبع الكوفيون الفراء، وبقي مذهب الخليل- رحمه الله- دون متابع له، إلا في الاصطلاح اللفظي.

ومما ينبغي التَّنَبُّه إليه، أن ما ينصب عند الخليل والفراء على الصرف، يجوز أن يعطف على ما قبله، قال الخليل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٤٩] معناه والله أعلم: (وأَنتم تكتمون الحق)، (وأنتم تدعون إلى السلم)، فلما أسقط، (أنتم) نصب، وقال بعضهم: موضعها جزم على معنى: ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتموا الحق)[٥٠].

وقال الفراء في بيت المتوكل الكناني[٥١]:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فَعلتَ عظِيم

(والجزم فِي هذا البيت جائز، أي؛ لا تفعلن واحداً من هذين. )[٥٢]، وتأكد ذلك في موضع آخر حيث قال: (فهل يجوز فِي الأفاعيل[٥٣] الّتي نُصِبَتْ بالواو على الصرف أن تكون مردودة[٥٤] على ما قبلها وفيها معنى الصرف؟ قلت: نعم، العرب تقول: لستُ لابي إِنْ لم أقتلك أو تذهبْ نفسي، ويقولون: والله لأضربنَّك أو تسبقنِّي فِي الأرض، فهذا مردودٌ على أول الكلام، ومعناه الصرف؛ لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بِلَمْ، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقني، فتجد ذلك إذا امتحنت الكلام. والصرف فِي غير لا كثير)[٥٥]. فجزم (تذهبْ) و (تسبقنِّي)، وقوله مردود على أول

الكلام؛ أي معطوف على أول الكلام؛ هذا كله والمعنى مخالف لمعنى العطف فاسد، فمن باب الأولى أن يجوز العطف والمعنى صحيح، نحو قَالَ تَعَالَى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ ﴾[٥٦]، بجزم (تخونوا) ونصبه، فقال: (إن شئت جعلتها جزما على النهي، وإن شئت جعلتها صرفا ونصبتها، قال[٥٧]:

لا تَنْـهَ عـن خلـق وتـأتيَ مثلـه عـارٌ عليـك إذا فَعلـتَ عظِـيم

وَفِي إحدى القراءتين[٥٨] (وَلا تَخونوا أماناتِكم)، فقد يكون أيضاً هاهنا جزما ونصبا)[٥٩]. وأما متى فسد المعنى مع العطف فإنه يمتنع معنى العطف، لكن أجاز الفراء الجزم في البيت ونحوه، لا على العطف، فقال): والجزم فِي هذا البيت جائز؛ أي لا تفعلن واحدا من هذين)[٦٠]، فالنهي موجود معناه على هذا التقدير مع انعدام معنى العطف.

ومما أرى التنبيه إليه أنه ظهر في أحد نصوص سيبويه ما قد يشير إلى لفظ مصطلح الخليل (النصب على الصرف) حيث قال سيبويه: (وتقول: ما أتيتنا فتحدثنا، فالنصب فيه كالنصب في الأول، وإن شئت رفعت على: فأنت تحدثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على ما. وإنما اختير النصب لأن الوجهَ ههنا وحَدَّ الكلامِ أن تقول: ما أتيتنا فحدّثتنا، فلّما صرفوه عن هذا الحدِّ ضَعُف أن يضموا يفعلَ إلى فعلتَ فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا ونحوه)[٦١].

وكلام سيبويه السابق عن صرف الفعل، يلتقي جزئياً مع مذهب الخليل في نصب الأفعال على الصرف، فلعل سيبويه استفاده من الخليل، وكذلك لسيبويه في نصب الأسماء على الصرف كلام يلتقي مع مذهب الخليل؛ فقد ذكر سيبويه أن الاسم إذا عاقب الفعل نصب، فذكر في قولهم: (عائذ بالله) عن يونس أن بعض

العرب ترفعه على معنى؛ أنا عائذ بالله، ثم قال: (وإنما كان النصب ها هنا الوجهَ لأنَّه موضع يكون الاسم فيه عاقباً للّفظِ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء. والرفع جيّدٌ لأنَّه المحدَّث عنه والمستفهَم)[٦٢]، فمن المحتمل بناء على هذين القولين، أن سيبويه يعرف مذهب الخليل في الصرف لكنه لم يوافقه عليه، فاستفاد من منهجه جزئياً.

ختاما أُشير إلى أن مما يؤكد نسبة كتاب الجمل للخليل، اتفاق ما فيه مع ما في (العين) في عبارتين مما عبر بهما الخليل عن الصرف، وذلك قوله في الجمل: (فلما أسقط الكناية وهي أَنت نصب؛ لأَنه مصروف عن جهته)[٦٣] فقد ماثله في الفكرة وفي طرف من العبارة قوله في العين (وتقول العرب: بُعْداً وسُحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه)[٦٤].

## نصب المضارع على الصرف بعد فاء السببية:

الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع؛ عاطفة، وجوابية مفيدة السببية، وزائدة[٦٥].

فالزائدة لا مدخل لها هنا، أما العاطفة والسببية فالمضارع ينصب بعدهما عند النحاة على تأويلين: البصريون ينصبونه بعدهما بـ (أنْ) مضمرة، والكوفيون ينصبونه بعدهما على (الصرف)، وقد سبق الحديث عن الناصب على الصرف بعد حروف العطف، ومنها الفاء العاطفة.

وأما فاء السببية، وتسمى (فاء الجواب) أيضاً، فمواضعها عديدة، لكن يجمعها كلها إفادة السببية[٦٦]، قال ابن أبي الربيع: (ويجمع هذا كله أنك تقول: إذا كان ما بعدها جواباً لما قبلها، وما قبلها غير واجب، فهو منصوب)[٦٧]، وقال أبو الفتح بن

جني: (الثاني: وهو الذي يكون فيه الفاء للإتباع دون العطف، إلا أن الثاني ليس مدخلاً في إعراب الأول، ولا مشاركاً له في الموضع، وذلك في كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر، ويكون فيه الآخر مسبباً عن الأول، فمن ذلك جواب الشرط في نحو قولك: إن تحسن إلي فالله مجازيك، فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى العطف)[٦٨].

والأصل في الفاء المفيدة للسببية، أن تقع بعد الشرط وجوابه، ليربط ما بعد الفاء بجملة الشرط وجوابه[٦٩]، نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾[٧٠] فربطت الفاء (يغفر) بجملة الشرط وجوابه، ومع أن الأصل فيها أن تقع بعد الشرط وجوابه، إلا أنها تقع في الأجوبة الستة للربط أيضاً؛ للمشابهة الحاصلة بين التركيبين، قال في رصف المباني: (واعلم أن النصب على الجواب بالفاء إنما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً، ولكن العرب تنصب بها في أجوبة غيرهما لمناسبته لهما في عدم الوقوع)[٧١].

فعلى هذا فإن ما تدخله فاء السببية شيئان:

الأول: جواب الشرط الذي لا يصح أن يكون شرطا[٧٢]، وإنما هو في محل جزم.

والثاني: أجوبة الأشياء الستة، وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعَرْض[٧٣]، وهذه الأجوبة تقترن بالفاء، فإن أريد بالفاء معنى السببية، انتصب الفعل المضارع، إلا ما شذ، وإن أريد بها العطف أعرب المضارع بعدها بما يقتضيه العطف[٧٤]، فمن النصب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٧٥]، بنصب (تكونا)، وقد اختلف البصريون والفراء

والكوفيون في توجيه نصب المضارع بعد هذه الفاء، فذهب البصريون[٧٦] إلى أنه منصوب بـ (أنْ) مضمرة، وإنما قدروا (أن) من أجل أن تصبح هي والمضارع بعدها في تأويل المصدر، فمن ثَمَّ يصح عطف هذا المصدر على المصدر المتوهَّم من الفعل السابق[٧٧]، وذهب الفراء والكوفيون إلى أن ما بعد فاء السببية منصوب على الصرف؛ لأن من قواعدهم الرئيسة أن المعطوف إذا خالف المعطوف عليه كان الكثير نَصْبَ المعطوف على الصرف فعلاً كان أو اسماً[٧٨]؛ لأنهم يعدون فاء السببية عاطفة، كما جعلها البصريون في تأويلهم السابق عاطفة، ولذلك ينصب الفعل بعدها، نحو قولهم: (لا تظلمني فتندمَ)، فلو عطِف (تندم) على (تظلمني) لجزم (تندم) وأصبح المعنى نهياً، وهو ليس المقصود؛ فلهذه المخالفة نصب الفعل.

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾[٧٩]: إن شئت جعلت فَـ(تَكونا) جواباً نصباً، وإن شِئتَ عطفتَه على أول الكلام فكان جزْماً؛ مثل قول امرئ القيس[٨٠]:

فقلت له صَوِّبْ ولا تجهدنَّه ... فَيُذْرِكَ من أخرى القطاة فَتَزْلَقِ

فجزم[٨١]. ومعنى الجزم كأنه تكرير النهي، كقول القائل: لا تذهب ولا تعرض لأحد. ومعنى الجواب والنصب: لا تفعل هذا فيفعلَ بك مجازاةً، فلما عُطِفَ حرفٌ على غير ما يشاكله وكان في أوله حادثٌ لا يصلح في الثاني نُصِبَ، ومثله قوله: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[٨٢]، و ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[٨٣]، و ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾[٨٤]. وما كان من نفي ففيه ما في هذا)[٨٥].

وقال أيضاً: (وأمّا قوله: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾[٨٦] فإنّ جوابه قوله:﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، والفاء التي في قوله: ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جواب لقوله: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ ﴾، ففي قوله: ﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الجزم والنصب على ما فسّرت لك، وليس في قوله: ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ إلا النصب، لأنّ الفاء فيها مردودة[٨٧] على محلّ[٨٨] وهو قوله: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم ﴾ و﴿ عَلَيْكَ ﴾ لا تشاكل الفعل، فإذا كان ما قبل الفاء اسما لا فعل فيه، أو محلّا مثل قوله: (عندك وعليك وخلفك)، أو كان فعلا ماضيا مثل: (قام وقعد)، لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب. وجاز في قوله[٨٩]:

فَيَذْرِكَ من أخرى القطاة فتزلَق

لأن الذي قبل الفاء (يفعل) والذي بعدها (يفعل)، وهذا مشاكل بعضه لبعض لأنه فعل مستقبل فيصلح أن يقع على آخره ما يقع على أوّله، وعلى أوّله ما يقع على آخره)[٩٠].

وقال أبو سعيد السيرافي: (وقال الفراء: الفاء تنصب في جواب الستة لأنها عطفت ما بعدها على غيرِ شَكْله، لمَّا قال: (لا تَظْلِمْني فتَنْدَمَ)، دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم. فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحقّ النصبَ بالخلاف[٩١]، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: (لو تركْتَ والأسدَ لأكَلَك)، من قِبَلِ أن الأفعال فروع الأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل يوجب النصب، كان ذلك قائمًا صحيحًا في الفرع)[٩٢].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن المخالفة التي هي سبب (النصب على الصرف) يدخل فيها عند الفراء والكوفيين نوعا المخالفة؛ المخالفة المعنوية والمخالفة اللفظية[٩٣].

فالمخالفة المعنوية؛ تعني أن فاء السببية- وهي عنده حرف عطف- لو عطف بها- على أصل العطف- لخالف ما بعدها معنى ما قبلها من حيث النفي والنهي خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾، فإنه لا يصح عطف (يحل) على (تطغوا)، لفساد ذلك من ناحية المعنى؛ لذلك قال: (فلما عطفَ حرفٌ على غير ما يشاكله، وكان في أوله حادثٌ لا يصلح في الثاني نُصِبَ، وما كان من نفي ففيه ما في هذا)[٩٤].

وأما المخالفة اللفظية؛ فمن حيث إن الأصل في المتعاطفين المشاكلة، فيعطف المضارع على المضارع، والماضي على الماضي، والجملة الاسمية على الاسمية، وهكذا، فعندما يعطف المضارع بالفاء على غير مشاكله، حصل المخالفة اللفظية الموجبة للنصب على الصرف عند الفراء والكوفيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فـ (تَطْرُدَهمْ)، عند الفراء معطوف على (عليك)، فحصلت المخالفة اللفظية، فنُصِبَ (تطرد) على الصرف، ولذلك قال: وليس في قوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ إلا النصب، لأنّ الفاء فيها مردودة على محلّ، وهو قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم﴾ و (عليك) لا تشاكل الفعل، فإذا كان ما قبل الفاء اسماً لا فعل فيه، أو محلّاً مثل قوله: (عندك وعليك وخلفك)، أو كان فعلاً ماضياً مثل: (قام وقعد) لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب.

فمذهب الفراء والكوفيين أن المنصوب بعد فاء السببية منصوب على الصرف، وإن رأينا في عبارة الفراء والسيرافي النصب على الخلاف، فالمقصد واحد، وهو النصب على الصرف. قال في اللباب في علل البناء والإعراب: (الصَّرْف هو معنى الخلاف)[٩٥].

ختاماً أشير إلى أن الفاء يمكن أن تكون في التركيب الواحد عاطفة أو سببية أو استئنافية، وعندئذ لا يلزم نصب المضارع بعدها، وإنما يحكم له بما يريده المتكلم من معنى.

**نصب الأسماء على الصرف:**

من الأسماء ما ينصب عند الخليل والفراء على الصرف، لكن الخليل يخالف الكوفيين في توجيه صرف الأسماء، كما خالفهم في توجيه نصب المضارع على الصرف؛ لذلك رأيت أن أخص نصب الأسماء على الصرف عند الخليل بحديث مستقل، ثم أتبع ذلك بالحديث عن نصبها على الصرف عند الفراء.

**نصب الأسماء على الصرف عند الخليل والفراء:**

لا شك أن أول كلام وجدناه في كتب المتقدمين عن (النصب على الصرف) هو كلام الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب (العين)[٩٦] وفي كتاب (الجمل)[٩٧] له، ثم نجده فيما بعد عند الفراء وبعض الكوفيين[٩٨]، غير أن الخليل يوجه نصب الأسماء على الصرف بتوجيه مغاير لتوجيه الفراء والكوفيين؛ فالأسماء تنصب عنده على الصرف لحلولها محل الجملة الفعلية، كما وجه- سابقا- نصب الفعل المضارع على الصرف لحلوله محل الجملة الاسمية، أما الفراء والكوفيون فيوجهون نصب الأسماء والأفعال على الصرف بمخالفتها لما قبلها، إما في المعنى أو في اللفظ، وقد سبق بيان نصب الفعل على الصرف.

وهنا أتحدث عن نصب الأسماء على الصرف عند الخليل والفراء، فأقول: إن ما ينصب عند الخليل على الصرف يتناول قضايا لا نجدها عند الفراء، وكذلك ما ينصب عند الفراء على الصرف يتناول قضايا لا نجدها عند الخليل، لذلك سأفرد كل واحد منهما بحديث مستقل يستوعب مذهبه في نصب الأسماء على الصرف، وسأبدأ بالحديث عن نصب الأسماء عند الخليل، ثم أتبعه بالحديث عن نصبها عند الفراء، مستعينا بآراء النحاة الآخرين فيما يوضح مسائل الخليل والفراء.

**نصب الأسماء على الصرف عند الخليل:**

بتتبع فكر الخليل في توجيه نصب الأسماء على الصرف عموماً، وجدتُ أن الأسماء المنصوبة على الصرف عنده على نوعين: مصادر، وأسماء فاعلين، والمصادر على قسمين أيضاً: مصادر متصرفة، ومصادر غير متصرفة، وتوجيهه لنوعي المصادر وأسماء الفاعلين ينطلق من قاعدة رئيسة عنده للمنصوبات على الصرف عموماً، أسماءً وأفعالاً.

فقاعدته في نصب الأسماء على الصرف مصادر وغير مصادر، واحدة وهي: حلول تلك الأسماء جميعها محل الفعل، فحين تستغني العرب- في نظره- عن تلك الأفعال بالمصادر أو بأسماء الفاعلين تَنْصِبُ كلاً منها على الصرف.

وعندما كان موضوع نصب الأسماء على الصرف عند الخليل يتضمن مصادر وأسماء فاعلين، والمصادر تنقسم إلى قسمين: مصادر متصرفة، ومصادر غير متصرفة، ولكل منها توجيهه الخاص، فلابد من دراسة كل منها على حدته بقصد استيعاب مقاصد الخليل، فالخليل وحده الذي ينصب المصادر وأسماء الفاعلين على الصرف، وسأبدأ بالحدث عن المصادر بقسميها، ثم أتحدث بعد ذلك عن أسماء الفاعلين.

**نصب المصادر المتصرفة وغير المتصرفة:**

إن المصادر التي تنصب عند الخليل على الصرف قسمان: مصادر متصرفة، ومصادر غير متصرفة، فالمتصرفة هي التي ترفع وتنصب وتجر وتُعرَّف بالألف واللام، وقد ذكر منها الخليل: (بعْداً، وسحْقاً، ومرحبا، وأهلا، وسهلا، وتباً، وقولا)[٩٩]، والمصادر غير المتصرفة هي التي تلازم النصب على المصدرية، كـ (سبحان)[١٠٠]، ولنصب كل منهما عنده على الصرف توجيه. فمراعاة لمقتضى ذلك سأجعل المتصرفة في مبحث، وغير المتصرفة في مبحث آخر، وسأشرح في كل منهما ما يقتضيه مذهب الخليل، ومذهب الفراء والبصريين؛ لنعلم مدى التباين في معالجة هذه القضية بين هذه الأطراف، فضلاً عمّا ستمدنا به المقارنة من إيضاح للقضية.

فالمصادر التي تنصب عند الخليل على الصرف هي المصادر التي تنصب عند سيبويه والبصريين[١٠١] والفراء[١٠٢] على المصدرية بعامل واجب الحذف، وهي على نوعين: مصادر متصرفة، ومصادر غير متصرفة. فالمصادر لمتصرفة هي التي يصح أن تكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، نحو (بعداً وسحقاً)، فقد تقع فاعلا، أو مفعولا، أو مجرورا، أو غير ذلك، والمصادر غير المتصرفة هي المصادر التي لم تستعملها العرب الا منصوبة فقط[١٠٣]؛ مثل: (سبحان)، وهذان النوعان من المصادر لم يفرق سيبويه والبصريون والفراء[١٠٤] بينهما من حيث النصب، فكلها عندهم منصوبة على المصدرية[١٠٥] بعوامل محذوفة واجبة الحذف؛ لأنها بدل من أفعالها، قال ابن مالك[١٠٦]:

والحذف حتم مع آت بدلا ... من فعله كندلاً اللذ كاندلا

فابن مالك يذكر أن المصدر يحذف عامله متى كان بدلاً من فعله، و الشاطبي يشرح ذلك بأن حذف العامل مقيس في الطلب والدعاء نحو: سقياً ورعياً، بمعنى سقاك الله ورعاك، فهي هنا منصوبة بعوامل محذوفة لا يصح إظهارها؛ لأنها عوض عن عواملها، ومن قواعد النحاة المعتبرة، أنهم لا يجمعون بين العوض والمعوض[١٠٧]. ونصب هذه المصادر على المصدرية بعوامل محذوفة أمر مشهور عند النحاة.

وأما الخليل فإن مذهبه يخالف مذهب النحاة جميعاً؛ لأنه يقول بنصب كثير منها على الصرف، و هو مالا يقوله أحد منهم، لا سيبويه ولا والبصريون ولا الكوفيون.

قال سيبويه في المصادر المتصرفة المنصوبة على المصدرية: (باب ما يُنْصَب من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سَقياً وَرْعياً، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفراً، وجَدْعاً وعَقْراً، وبؤساً، وأفَّةً وتفَّةً، وبعْداً وسحْقاً. ومن ذلك قولك: تَعْساً وتَبًّا، وجوعاً وجوساً. ونحو قول ابن مَيّادةَ[١٠٨]:

تَفاقَدَ قومي إذ يَبيعون مهجتي بجاريةٍ بَهْراً لهمْ بعدها بَهْرَا

أي تبًّا.

وقال[١٠٩]:

ثمَّ قالوا تحِبّها قلت بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتّرابِ

كأنه قال جهداً؛ أي جهدي ذلك.

وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب.

وإنَّما اختزل الفعل ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحَـذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك الله ورَعاك الله، ومِن خَيَّبَك الله.

وما جاء منه لا يَظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نصـب، كأنـك جعلـت بهـراً بدلاً من بَهَرَك الله، فهذا تمثيلٌ ولا يتكلَّم به)[١١٠].

وقال سيبويه أيضاً في المصادر غير المتصرفة المنصوبة على المصدرية: (هذا بـابٌ أيضاً من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المـتروك إظهـاره، ولكنَّهـا مصـادر وضـعَتْ موضعاً واحداً لا تَتصرَّف في الكلام تصرّفَ ما ذكرنا من المصادر. وتصرّفها أنّها تَقَـع في موضع الجرّ والرفع وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ، ورَيْحانَه، وعَمْرَك الله إلاّ فعلتَ، وقِعدَك الله إلاَّ فعلتَ، كأنّه حيث قال: سـبْحانَ اللهِ قال: تسبيحاً، وحيث قال: وريحانه قال: واستِرْزاقاً؛ لأنَّ معنى الرَّيْحانِ الرِّزْق. فَنصَبَ هذا على أسَبِّح الله تسبيحاً، وأَسْترزِق الله استرزاقاً؛ فهذا بمنزلة سبحانَ اللهِ وريْحانَه، وخزِلَ الفعل ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله: سُبِّحك وأَسترزقك)[١١١].

هذا هو مذهب النحاة في نصب المصادر المتصرفة وغير المتصرفة.

أما الخليل فإن مذهبه يخالف مذهب الفراء والبصريين، فيذهب إلى أن الناصب لهذه المصادر عامل معنوي هو (الصرف) ولكن في مذهبه تفصـيل، وسـأذكر توجيهـه لنصب المصادر المتصرفة، وغير المتصرفة، كل على حدته.

**نصب المصادر المتصرفة على الصرف عند الخليل:**

إن المصادر المتصرفة هي: المصادر التي تجري عليهـا أوجـه الإعـراب المختلفـة؛ الرفع والنصب والجر، وتلحقها الألف واللام[١١٢]، فمتى دلـت هـذه المصـادر علـى الأمر أو الدعاء، نُصِبَتْ عند الفراء والكـوفيين وسـيبويه والبصـريين علـى المصـدرية

بعامل محذوف وجوباً، وأما الخليل فإن المصادر الدالة على الدعاء منصوبة عنده بعامل معنوي هو: (الصرف)، قال: (وتقول العرب: بعْداً وسحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه، والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك)[١١٣] فالمصادر التي ذكرها، وهي: (بعْداً وسحْقاً، ومرحباً، وأهلاً، وسهلاً، وتَبّا، وقولا)[١١٤]مصادر متصرفة، ومتى دلت على أمر أو دعاء نصبت عنده على الصرف.

ومعنى نصب المصدر على الصرف عنده؛ أن العرب حين تترك الإتيان بأفعال الأمر الدالة على الدعاء، ثم تأتي في محالها بالمصادر عوضاً عنها، فإن تلك المصادر تنصب على الصرف؛ لأنهم انصرفوا عن تلك الأفعال واستبدلوا بألفاظها المصادر، فمن ثَمَّ نصبوا المصادر ليدللوا بنصبها على الانصراف عن الأصل، وهي: أفعال الأمر أو الدعاء، فلترك العرب هذه الأفعال وانصرافهم عنها، سمى الخليل هذه الظاهرة بـ (النصب على الصرف)، قال: (والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك)[١١٥]، فالانتقال الذي يعنيه الخليل هو: الانتقال من الفعل إلى المصدر، وهو علة النصب على الصرف عنده. فالنصب على الصرف عنده قضية قياسية مطردة في المصادر المتصرفة التي تحل محل أفعال الأمر أو الدعاء، بل هي قاعدة قياسية في كل ما يقول إنه منصوب على الصرف؛ من الأفعال والأسماء؛ مصادر وأسماء فاعلين، فكل منصوب منها على الصرف قد أحل محل استعمال آخر، ألا ترى أن (سحقاً) حل عنده محل فعل الدعاء: (أسحقه الله)؛ إذ لا يقال (سحقاً أسحقه الله)، و (مرحباً) حل محل الفعل: (أرحب الله منزلك) ولا يقال (مرحباً

أرحب الله منزلك)، و (أهلاً) حل محل الفعل: (أهَّلَكَ الله له)، ولا يقال: (أهلاً أهَّلَكَ الله له)، وهكذا ما كان مثلها، يقاس عليها.

فالحاصل أن نصب المصادر على الصرف عنده منوط بكون هذه المصادر تدل على الأمر أو الدعاء، وأن أفعالها حذفت وأحلت المصادر محلها بحيث لا يصح الجمع بين المصادر وأفعالها نحو: (سحقاً)، فلا يقال: (سحقاً أسحقه الله)، وإليك نصوص للخليل الدالة على مذهبه:

١) قال في العين: (وتقول العرب: بعْداً وسحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه، والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك)[١١٦]. فـ (بعداً) منقول من فعل الدعاء في قولهم: (أبعده الله)، و (سحقاً) منقول من فعل الدعاء في قولهم: (أسحقه الله)، وكذلك باقي المصادر منقولة من جمل سابقة لها.

٢) وقال في الجمل: (وقوله: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾[١١٧] نصب ﴿ قَوْلًا ﴾[١١٨] على الصّرْف، أَي يَقولونَ قولاً)[١١٩]، فترى هنا النص على أن: ﴿ قَوْلًا ﴾ نصب على الصرف، وأن سبب الصرف امتناع الجمع بين الفعل الدال على الدعاء والمصدر.

٣) وقال في العين أيضاً: (وقوله: مَرْحَباً، أي: انزِل في الرّحب والسَّعَة، قال الليث: وسئِل الخليل عن نَصْبه فقال: فيه كَمِيْن الفعل، أراد: انزِل أو أَقِم فنُصِبَ بفعل مضمر، فلما عرِف معناه المراد أمِيتَ الفِعل)[١٢٠]، فواضح من قوله: (أميت

الفعل) أنه لا يصح إظهاره، لأن المصدر صرف عن الفعل؛ أي حول عنه، ثم إن النص الأول من نصوص الخليل متضمن لنصب المصدر (مرحباً) على الصرف.

٤) وقال في العين أيضاً: (وتَبّاً له، نُصِبَ لأنه مصدرٌ محمول على فِعْله، كما تقول: سقياً لفلان، معناه: سُقِيَ فلانٌ سقياً، وتَبَّ يَتِبّ تباباً وتباً، ولم يجمَع اسماً مسنداً إلى ما قبلَه)[١٢١]. فقوله (ولم يجمَع اسماً مسنداً إلى ما قبلَه)؛ أي أنه لا يصح الجمع بين هذه المصادر الدالة على الأمر أو الدعاء وأفعالها.

**نصب المصادر غير المتصرفة على الصرف عند الخليل:**

سبق الحديث بأن الخليل ينصب المصادر المتصرفة على الصرف لاشتمالها على أمرين:

الأمر الأول: دلالتها على الأمر أو الدعاء، وهو ما يطلب بحذف أفعالها.

الأمر الثاني: تصرف هذه المصادر، بقبولها مواقع الإعراب المختلفة، والألف واللام

فإذا وجد الأمران معاً نصبت عند الخليل على الصرف، نحو قولهم: بعداً وسحقاً، هذه هي الحالة القياسية المعتبرة عند الخليل لنصب المصادر على الصرف.

أما إذا كانت المصادر غير متصرفة، وهي المصادر التي تلازم النصب على المصدرية عند البصريين، فإن نصبها عند الخليل على الصرف ليس بالجيد، وإنما الجيد أن تنصب على المصدرية، فيوافق في هذا النوع من المصادر باقي النحاة، قال في العين: (سبْحانَ اللهِ: تنزيهٌ لله عن كل ما لا ينبغي أن يوصَف به، ونَصبه في موضع فِعْلٍ على معنى: تَسبيحاً لله، تريد: سَبَّحْت تَسبيحاً للهِ؛ أي: نزَّهته تنزيهاً، ويقال: نُصِبَ سبحانَ الله على الصرف، وليس بذاك، والأول أجود)[١٢٢].

فالخليل أجاز نصب (سبحان) على الصرف، لكن النصب ليس بجيد، حيث قال: (ويقال: نصِبَ سبحانَ الله على الصرف، وليس بذاك، والأول أجود)؛ لأن من قياسية النصب على الصرف عنده أن يدل المصدر على الدعاء، و (سبحان) وإن كان مصدرا لكنه لا يدل على الدعاء، وإنما يدل على تنزيه الله وتعظيم شأنه سبحانه، وتنزيه الله وتعظيم شأنه ليس دعاء، وإنما هو مدح وثناء على الله تعالى، فلما لم يكن دالاً على الدعاء، فضل الخليل النصب على المصدرية، وهو إعراب سيبويه[١٢٣] والفراء، قال الفراء[١٢٤]: وقوله: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾[١٢٥] نَصْبٌ لأنها مصدر، وفيها معنى من التعوذ والتنزيه لله عز وجل. فكأنّها بمنزلة قوله: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴾[١٢٦] وبمنزلة ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾[١٢٧]، ومع أن الخليل رجح النصب على المصدرية، فقد أجاز النصب على الصرف، ولعله إنما أجازه، لأن في (سبحان) شيئاً من الدلالة على الدعاء، إذ تنزيه الله وتعظيم شأنه فيه ما في الدعاء من الخضوع والتذلل والالتجاء.

وختاماً أشير إلى مسألة وردت عند سيبويه، رأيت أنها تلتقي مع مذهب الخليل في النصب على الصرف، رغم التباين بينهما في أصل القضية، فقد ذكر سيبويه أن الاسم إذا عاقب الفعل، نصب نحو قولهم): عائذ بالله)، فقد ذكر يونس أن بعض العرب ترفعه على معنى: أنا عائذ بالله، فقال سيبويه: (وإنما كان النصب ها هنا الوجهَ لأنَّه موضع يكون الاسم فيه عاقباً للّفظِ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء. والرفع جيّدٌ لأنَّه المحدَّث عنه والمستفهَم)[١٢٨]، وقد سبقت الإشارة إلى أن لسيبويه نصاً آخر في نصب الأفعال على الصرف، وهو قوله: (وتقول: ما أتيتنا فتحدثنا، فالنصب فيه كالنصب في الأول، وإن شئت رفعت على:

فأنت تحدثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على ما. وإنما اختير النصب لأن الوجه ههنا وحدُّ الكلامِ أن تقول: ما أتيتنا فحدّثتنا، فلّما صرفوه عن هذا الحدِّ ضعف أن يضموا يفعل إلى فعلتَ فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا ونحوه) [١٢٩] من المحتمل أن سيبويه استفاد من توجيه الخليل جزئياً

**نصب أسماء الفاعلين على الصرف عند الخليل:**

وجدت أن نصب أسماء الفاعلين عند الخليل على الصرف من المسائل التي انفرد بها الخليل، وهي لا تخرج عن القاعدة العامة التي أصلها للنصب على الصرف عموماً، وهي: أنه متى حل الاسم محل الفعل، أو حل الفعل محل الجملة الاسمية نصب على الصرف ما يحلُّ مكان الآخر. هذه قاعدة لا تتخلف عند الخليل في كل منصوب نصب عنده على الصرف، لهذا وجدناه ينصب أسماء الفاعلين على الصرف حين تحل محل الفعل المضارع؛ فقد رأى أن العرب نصبت ﴿ قَٰدِرِينَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[١٣٠] حين أحلته محل (يقدر)، ونصبت (خارجاً) من قول الفرزدق:

وَلاَ خَارِجاً من فِيَّ زور كَلَام

حين أحلته محل (يخرج)؛ لهذا قال في الجمل: (وَمن الصّرْف أَيْضاً قَول الله عز وَجل ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[١٣١]؛ مَعْنَاه بلَى نقدر، فصرف من الرّفْع إِلَى النصب، وقال بَعضهم: على معنى: بلى كنَّا قادرين.

قَال الشاعر:[١٣٢]

ألم ترني عاهدت ربي وإنني ... لبين رتاج قائمًا ومقام
على قسم لا أشتم الدهر مسلما ... وَلاَ خارجًا من فِيَّ زور كَلامِ

فَنَصْبُ خارجاً على الصرف؛ معناه: ولا يخرج، فلمَّا صرفه نصبه)[١٣٣]

وقد فسر الفراء قول الخليل السابق – دون أن يشير إلى أنه للخليل- بنحوٍ مما سبق، وهو: أن حلول أسماء الفاعلين محل الأفعال أوجب لها النصب على الصرف، لكنه نسب هذ التوجيه للناس، هكذا مطلقاً دون تحديد، وأرى أنه يعني الخليل، وتبعه على ذلك الطبري.

قال الفراء: وقوله عز وجل: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾[١٣٤] جاء في التفسير: بلى نقدر على أن نسوي بنانه، . . وقوله: ﴿ قَٰدِرِينَ ﴾ نصبت على الخروج من ﴿نَّجْمَعَ﴾ ، كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوي عليك؟ بلى قادرين على أقوى منك. يريد: بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا. ولو كانت رفعًا عَلَى الاستئناف- كأنه قال: بلى نحن قادرون على أكثر من ذا- كان صوابًا.

وقولُ النَّاس: - بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت- خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل. ألا ترى أنك تقول: أتقوم إلينا، فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أن تَقُولُ: أ قائمًا أنت إلينا؟ وَقَدْ كانوا يحتجون بقول الفرزدق[١٣٥]:

على قسم لا أشتم الدهر مسلما وَلاَ خارجًا من فِيَّ زور كَلامَ

فقالوا: إنَّما أراد: لا أشتم، ولا يخرج، فلما صرفها إلى خارج نصبها، وإنما نصب لأنه أراد: عاهدتُ ربي لا شاتمًا أحداً، ولا خارجًا من فِيّ زور كلام. وقوله: لا أشتم في موضع نصب)[١٣٦].

ونقل الطبري قول الفراء السابق مع مزيد من الإيضاح، فقال: (اختلف أهل العربية في وجه نصب (قادرين) فقال بعضهم: نُصِب؛ لأنه واقع موقع (نفعل)، فلما رُدَّ إلى (فاعل) نُصِبَ، وقالوا: معنى الكلام: أيحسَب الإنسان أن لن نجمع عظامهن بلى نقدر على أن نسوي بنانه؛ ثم صرف (نقدر) إلى (قادرين). وكان بعض نحويِّي الكوفة يقول: نصب على الخروج من نجمع، كأنه قيل في الكلام: أيحسب أن لن نقوى عليه؟ بلى قادرين على أقوى منك، يريد: بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا. وقال: قول النَّاس: (بلى نقدر، فلما صُرِفت إلى قادرين نصبت) خطأٌ، لأَن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل؛ ألا ترى أَنك تقول: أَتقوم إلينا، فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأً أن تقول قائماً؛ قال: وقد كانوا يحتجون بقول الفرزدق(١٣٧):

على قسم لا أشتم الدهر مسلما وَلَا خارجًا من فِيَّ زور كَلامَ

فقالوا: إنما أراد: لا أشتم ولا يخرج، فلما صرفها إلى خارج نصبها، وإنما نصب لأنه أراد: عاهدت ربي لا شاتما أحداً، ولا خارجاً من فِيَّ زور كلام؛ وقوله: لا أشتم، في موضع نصب. وكان بعض نحويّي البصرة يقول: نصب على نجمع: أَي بل نجمعها قادرين على أن نسوي بنانه، وهذا القول الثاني أشبه بالصحة على مذهب أهل العربية)(١٣٨).

وما نسبه الطبري رحمه الله إلى بعض نحاة الكوفة، هو قول الفراء في معاني القرآن، فالطبري رحمه الله يعتمد على معاني القرآن للفراء كثيراً، لكنه- رحمه الله- يتعمد كثيراً ترك نسبة ما ينقله عن الفراء، فينسبه لأهل الكوفة، أو لأهل العربية.

قلت[١٣٩]: إن مما يلفت الانتباه أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المراد بتخطئة الفراء حين قال: (وقول بعض الناس: - بلى نقدر، فلما صُرِفَتْ إلى قادرين نُصِبَتْ- خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل)؛ لأن تخطئة الفراء هذه- حسب ما بين أيدينا- تنصرف إلى ما في كتاب الجمل، ولو أن (كتاب الجمل) من تأليف أبي بكر بن شقير البغدادي المتوفي سنة: ٣١٧هـ، أو من تأليف أبي عبد الله الخليل بن أحمد المتوفي سنة ٣٧٩هـ[١٤٠] لما تمكن الفراء المتوفى سنة٢٠٦هـ من الرد عليهما لتأخرهما عنه بأمد طويل جداً، وعليه فليس هناك كوفي معاصر للفراء أو قبله يُنسب إليه (كتاب الجمل)، فالكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي لأمرين يتعلقان بهذه المسألة، وهما:

أولا: إن الفراء لابد أنه يرد على معاصر أو سابق له، وليس هناك كوفي معاصر للفراء أو قبله يُنْسَب إليه (كتاب الجمل)، هذا إلى أن كتاب (الجمل) يشتمل على غالب المصطلحات الكوفية، وهي من أكبر الحجج التي يعتمد عليها في نفي كتاب (الجمل) عن الخليل أكبر علماء البصرة، فأن نسبة الخليل للبصرة تنفي عنه أن يستعمل المصطلحات الكوفية. أقول وبكل جزم وتأكيد: إن أكثر المصطلحات التي يستخدمها أهل الكوفة هي مصطلحات الخليل نفسها، فهم متابعون له في كثير من المصطلحات والمعالجات، وقد ثبت هذا من خلال مقارنة مصطلحات الكوفيين في كتبهم بمصطلحات الخليل النحوية في كتابه (العين)، فقد تطابق غالبها مع مصطلحات الخليل، فدعاني هذا إلى كتابة بحث في هذا الشأن بعنوان: (الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية)[١٤١]، ثبت من خلاله أن المصطلحات الكوفية هي مصطلحات الخليل، فمن ثم تصبح هذه الحجة حجة توثق نسبة (الجمل) للخليل لا حجة تنفي نسبته عنه، ولاسيما حينما تتطابق معالجات كتاب (الجمل) مع معالجات كتاب

(العين) فيما يلتقيان عليه من مسائل نحوية، ومنها مسألة النصب على الصرف، فالفكر الذي عالج به مسألة النصب على الصرف في العين وفي كتاب الجمل فكر واحد، كما سيأتي، ولذا فإن رد الفراء موجه للخليل، لأن الخليل سبق الفراء بزمن قليل هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الخليل هو الذي يعالج القضايا بهذه الطريقة التي اقتبسها منه الكوفيون.

ثانياً: أن المسألة التي ردها الفراء، وهي: (أن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل) تدلل على أن الجمل من صنعة الخليل بن أحمد؛ لأن ما في كتاب (الجمل) يتطابق فكريا مع ما في كتاب (العين) للخليل، وحصول هذا التطابق يعني أن مؤلف كتاب (الجمل) هو مؤلف كتاب العين، ووجه التطابق بين الكتابين أن الخليل ذكر في (العين) أن المصادر حين تحل محل الأفعال تُنْصَبُ عنده على الصرف، ولهذا مثيل في كتاب (الجمل)، فقد ذكر أن أسماء الفاعلين حين تحل في محال الأفعال تُنْصَبُ على الصرف كـ (قادرين) حين حل محل (نقدر) نصب على الصرف، وإذا علمنا أن نصب المصادر على الصرف لا يقوله الا الخليل، وكذلك نصب أسماء الفاعلين على الصرف، إذ لم نجد أحداً يقوله البتة إلا صاحب الجمل، تأكد لنا أن الجمل للخليل، كيف وقد انضم لذلك أدلة أخر، ومنها أن نسخ كتاب الجمل الخطية كلها تنسب الكتاب للخليل، فلم نبن على كلام ابن مسعر المتوفى سنة (٤٤٢هـ) نفي كتاب الجمل عن الخليل، وفي كلام ابن مسعر ما يوهنه، وقد سبق بيانه[١٤٢].

فالحاصل أن القاعدة، العامة التي تم تحصيلها من فكر الخليل؛ أنه متى حل المصدر محل الفعل، نُصب على الصرف، كما أن الفعل متى حل محل الجملة الاسمية نصب على الصرف، فهي قاعدة لا تتخلف عند الخليل في كل منصوب نصب عنده

على الصرف، لهذا فإن نصب أسماء الفاعلين على الصرف حين تحل في محال الأفعال تندرج تحت هذه القاعدة.

ختاماً أشير إلى قضية بالغة الأهمية في فكر الخليل، وهي أنه حين يوجه نصب بعض الأفعال، وبعض المصادر، وبعض اسماء الفاعلين على الصرف، فإنه إنما ذهب لذلك؛ لأنها حلت محل أشياء أخرى، ولكن الأسماء الصريحة كـ (زيد والأسد) لا يمكن أن تحل محل شيء آخر حتى تنصب عنده على الصرف، وإن كان ذلك عنصر أساس في مذهب الفراء، ففي مذهبه أن الأسماء الصريحة حين تعطف على ضمير مرفوع متصل دون توكيده، أو فصل بينه وبين العاطف تنصب على الصرف، فقد نصب (أسد) وغيره على الصرف في نحو، قول العرب: (لو تُرِكْتَ وَالأسَدَ لأكلك)[١٤٣]، وما يوجه به الفراء في نحو: (الأسدَ)، لا يمكن أن يذهب إليه الخليل؛ لأن مذهبه مبني على أنه متى حل شيء محل شيء آخر نصب عنده على الصرف، فـ (الأسد) في قولهم: (لو تُرِكْتَ وَالأسَدَ لأكلك)، لم يحل محل شيء آخر، كما حلت الأفعال، والمصادر، وأسماء الفاعلين محال غيرها، لهذا لم أجد شيئاً من الأسماء الصريحة منصوباً عنده على الصرف، وهذا يتسق مع مذهبه عموماً، نعم لابد أن للخليل توجيها آخر لذلك، لكن لم أجده.

**نصب الأسماء على الصرف عند الفراء:**

إن الأسماء التي تنصب عند الفراء على الصرف هي جزء مما يسميه نحاة البصرة (المفعول معه)، وأما الخليل فليس عنده فيما ينصبه على الصرف ما يصلح أن يكون (مفعولاً معه)؛ لأن مكونات (المنصوب على الصرف) عنده إما أفعال وإما مصادر وإما أسماء فاعلين فقط، وليس منها الأسماء الصريحة التي لا يكون المفعول

معه إلا منها؛ لذا التقى الفراء مع البصريين في أن المنصوب من الأسماء على الصرف لا يكون إلا بصريح الأسماء، لكن ليس كل ما ينصبه البصريون على أنه مفعول معه يكون عند الفراء منصوباً على الصرف، لأن المفعول معه عند البصريين يشتمل على الاسم المعطوف على ضمير مرفوع متصل، نحو: جئتُ وزيداً، وعلى الاسم المعطوف على اسم صريح لا ضمير، نحو: سار محمد والطريقَ، أما الفراء والكوفيون فلا ينصب عندهم على الصرف من الأسماء إلا ما عطف على ضمير مرفوع متصل، نحو ما مثل به الفراء من قول العرب: لو تُرِكْتَ والأسد لأكلك، وعليه فإن (رمحاً) من قول عبد الله بن الزبعرى(١٤٤):

ورأيت زوجك فِي الوغى متقلِّدًا سيفًا وَرُمْحًا

و (الأسدَ) من قول العرب: لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك، يجوز نصبهما عند البصريين على المفعول معه، وأما الفراء فلديه تفصيل، فيجيز في (الأسدَ) النصب والرفع، النصب على الصرف الذي هو المفعول معه عند البصريين؛ لأن قبله ضمير رفع متصل، والرفع على العطف، وأما (رمحا) وأمثاله مما كان المعطوف عليه اسماً ظاهراً لا ضميراً، فالفراء لا ينصبه على (الصرف)، وإنما هو إما مفعول به لفعل محذوف، أو معطوف على ما قبله، ولاتفاقه مع البصريين في نصب (الأسد) على الصرف، وهو جزء من المفعول معه عندهم نسبوا للكوفيين النصب على الخلاف مطلقاً، دون تحديد لنوع ما قبله، والنصب على الخلاف في الأسماء، هو النصب على الصرف عند الفراء.

هذا هو مذهب الفراء في تحديده لما ينصب من الأسماء على الصرف مقارنة بمذهب البصريين، وأما توجيهه لنصبها على الصرف، فلا يخرج عن الفكر نفسه الذي وجه به نصب الأفعال المضارعة على الصرف؛ لذا نجده يقرن الأفعال المنصوبة على

الصرف، بالأسماء المنصوبة على الصرف في غير موضع، فيجعل بعضها سندا لبعض في تبيين المخالفة التي أوجبت النصب على الصرف[١٤٥].

فقد ذكر أن الأفعال المضارعة متى عُطِفَ منها فعل على آخر لا يصح التشريك بينهما في المعنى كان الأوْلى فيها النصب على الصرف، ويجوز التشريك على ما سبق، وكذلك الأسماء متى وقعت بعد الواو والمعنى لا يقتضي التشريك بينهما في المعنى كان الأوْلى نصبها على الصرف، وجازت المتابعة، لهذا قال: (فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرفُ، كقول الشاعر[١٤٦]:

لا تَنْـهَ عـن خلـق وتـأتيَ مثلـه عـارٌ عليـك إذا فَعلـتَ عظِـيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فِي (تأتيَ مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا، إذْ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الَّذِي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك، ولو خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ، لمَّا لم يحسن فِي الثاني أن تقول: لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت؛ تهيبوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فِيهِ ما حَدَثَ فِي الَّذِي قبله. قال: فإنّ العرب تجيزُ الرفع لو تُرك عَبْدُ الله والأسدُ لأكله)[١٤٧]، فقول العرب الذي ذكره الفراء (لو تركت والأسد لأكلك) مفاده أن العرب تنصب (الأسد)، وتوجيه النصب عنده على الصرف، ويجوز الرفع على العطف، لكن ليس حسناً، أو أنه قليل. قال في قوله تعالى (فاستوى وهو بالأفق الأعلى)[١٤٨]: (استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لمَّا أُسري به....، فأضمر الاسمَ في- استوى، وَرَدَّ عليه (هو)، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، وَلا يكادون يقولون: استوى وَأبوه، وَهو جائز، لأن فِي الفعل مضمرًا: أنشدني بعضهم[١٤٩].

ألم تَــر أن النّبْــعَ يُخْلَــقُ عُــودُه  وَلا يســتوي والخِــرْوَعُ المتقصّــف

وقَالَ اللَّه تبارك وَتعالى- وَهو أصدق قيلاً- ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾[١٥٠] فَـردَّ الآباء على المضمر فِي ﴿كُنَّا﴾ إِلَّا أَنَّهُ حَسُنَ لما حيلَ بينهما بالتُّراب. وَالكلامُ: أئذا كنا تُرابًا نحنُ وآباؤنا)[١٥١].

ومعنى كلام الفراء- من مجمـوع النصـين السـابقين- أن الأوْلى نصـب الاسـم المعطوف على الضمير المرفوع المتصل إن لم يؤكد الضمير المتصـل أو لم يفصـل، نحـو: (لو تركتَ والأسدَ)، والرفع بلا توكيد ولا فاصل جائز عنده لكن ليس حسناً، أو أنه قليل، مع أن أبا حيان قال في البحر المحيط): ومـذهب الكـوفيين جـواز ذلـك، وهـو عندهم فصيح في الكلام)[١٥٢].

وأما البصريون فالعطف بلا توكيد أو فاصل قبيح [١٥٣]، والقولان متقاربان.

وموجب النصب عند الفراء، أنه يرى أن العرب لما لم تستحسن العطف، أو أنه قليل، عدلوا عن التشريك والمتابعة، فانصرفوا للنصب، فمـن ثَـمَّ سمـى الفـراء هـذه الظاهرة وهذا الانصراف بـ (النصب على الصرف) في الأسماء كما هنا، وفي الأفعال كما سبق.

وبعد أن عرفنا منهج الفراء في توجيه نصب الأفعال والأسماء علـى الصـرف، فإنه برغم وضوح منهجه؛ وهو: الانصراف عن متابعة الثاني لـما قبلـه لـما بينهمـا مـن المخالفة، لكن ليس كـل مخالفـة يمكـن أن تكـون سـبباً للصـرف، وإنمـا نـص الفـراء والكوفيـون علـى المخالفـات الـتي يحصـل علـى إثرهـا النصـب واصـطلحوا عليهـا بمصطلحات محددة، وهي: (النصب على الخـلاف)، وذلـك في الظـرف حـين يكـون

خبراً، و (القطع) وهو جزء من الحال، و (الخروج) وهو جزء آخر من الحال، والنصب (على الصرف)، وهو في الأفعال وفي الأسماء.

فما حد الاسم المنصوب على الصرف عند الفراء؟.

لقد بين الفراء أن ما ينصب من الأسماء على الصرف هي الأسماء المعطوفة على الضمير المرفوع المتصل إن لم يؤكد بضمير منفصل، أو يفصل بينه وبين العاطف بفاصل أي فاصل، نحو: لو تركتَ والأسدَ، فـ (الأسد) ينصب على الصرف، وهو الأولى، ويجوز رفعه عطفاً على ما قبله، قال الفراء (فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ....، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوعٍ قولُهم: لو تُركت والأسدَ لأكلك، ولو خُلِّيت ورأيك لضللت: لّما لم يحسن فِي الثاني أن تقول: لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت؛ تهيبوا أن يعطفوا حرفًا لا يستَقيمُ فيه ما حَدَثَ في الذي قبله. قال: فإن العرب تجيز الرفع لو تُرك عبد الله والأسدُ لأكله)[١٥٤].

فكلام الفراء السابق يبين أن نصب الاسم على الصرف لا يكون إلا حين يُعْطفُ الاسم الظاهر على ضمير رفع متصل غير مؤكد، ولا مفصول بينه وبين العاطف بفاصل. أما إن كان ما قبل الواو اسماً ظاهرا والمعنى على خلاف معنى التشريك، فالفراء لا ينصب شيئاً منه على الصرف، وإنما ينصبه إما على العطف، وإما على أنه مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المعنى، فقال في قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[١٥٥].... (الطَّيْرَ) منصوبة عَلَى جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود منا فضلًا. وسخَّرنا لَهُ الطير، فيكون مثل قولك: أطعمته طعامًا

وماءً، تريدُ: وسقيته ماءً.[١٥٦] وكذا جعل (شركاءكم) من قوله تعالى ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[١٥٧]مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (ادعوا)[١٥٨] ونصب (رمحاً) من قول عبد الله ابن الزبعرى المتقدم، وهو:

ورأيت زوجك فِي الوغى متقلِّدًا سيفًا وَرُمْحًا

مرة على الإتباع[١٥٩]، ومرة على أنه مفعول به لفعل محذوف[١٦٠]، ونصب (ماءً) من قول الشاعر[١٦١]:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

بالعطف في موضعين من معاني القرآن[١٦٢]والبصريون ينصبون ما كان معطوفاً على الضمير المرفوع المتصل بدون فاصل أو توكيد، على أنه مفعول معه والعطف عندهم قبيح، فهم متفقون مع الفراء في هذا، وأما إن كان العطف على اسم ظاهر مخالف لما بعده في المعنى، فالنصب عندهم على المفعول معه، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف.

والله أعلم ومنه التوفيق.

## الخاتمة

يعدُّ النحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي أكبر رؤساء البصريين تـأثيرا في نحـوهم، فقد تتلمذ عليه سيبويه صاحب أشهر كتاب في النحو العربـي، فكـان أثـره في كتـاب سيبويه ظاهراً لا يدانيه أثر أحد ممن تتلمذ له سيبويه، ومن ثم أصبحت معرفتنا بعلـم الخليل مقصورةً على ما جاءنا من قبل سيبويه، ولا أحد يظن أن جانباً من نحو الخليل هو ما يتداوله علماء الكوفة، فقد كان من المسلمات التي لا تنـاقش أن الخليـل بحكـم بصريته لا يمكن أن يكون له أثر ظاهر في نحو الكوفة كأثره في نحو البصـرة، والحقيقـة أن الكوفيين تأثروا بالخليل تأثرا بالغاً، ولربما فاق أثره فـيهم أثـره في البصـريين، فقـد تابعوه في كثير من المصطلحات والمعالجـات والتعلـيلات النحويـة، وقـد كشـف هـذا البحث حقائق تغاير ما كان من المسلمات التي لا تناقش.

هذا جانب، وجانب آخر وهو أن مصطلح النصب على الصرف وإن اسـتفاده الكوفيـون مـن الخليـل، إلا أن لـه عنـد الخليـل اسـتخداماً مغـايراً لاسـتخدامه عنـد الكوفيين، فما ينصب على الصرف عند الخليل مبني على أنه متى حل شيء محل شيء آخر نصب على الصرف، فإذا حلت الأفعال محال الجمل الاسمية، أو حلت المصـادر محال أفعال الدعاء، أو حلت أسماء الفـاعلين محـال الأفعـال المضـارعة نُصِـبَتْ علـى الصرف.

واما النصب عند الفراء، فإنه يتنـاول الأفعـال والأسمـاء الصـريحة؛ فالأفعـال تُنْصَبُ على الصرف حين يفسد معنى العطف، أما الأسمـاء فتنصـب علـى الصـرف حين يضعف التركيـب بعطـف الاسـم علـى الضـمير المرفـوع المتصـل دون توكيـده بمنفصل، أو دون فصله بفاصل أي فاصل.

**نتائج البحث هي:**

١) أن للخليل نحواً لم يكشفه سيبويه، مما يدل على أن سيبويه كان يختار من مذهب الخليل ما يراه.

٢) أن مصطلح النصب على الصرف من مصطلحات الخليل التي استخدمها الكوفيون.

٣) أن النصب على الصرف وإن اتفق الخليل والفراء والكوفيون على استعماله مصطلحاً، إلا أن للخليل توجهاً مغايراً لتوجيه الفراء والكوفيين.

٤) أن علة النصب على الصرف عند الخليل علة لفظية لا معنوية، فمتى حل الأقل استعمالاً محل الأكثر استعمالاً نصب على الصرف، فالمصدر إذا حل محل الفعل الدال على الدعاء نُصب على الصرف، وكذلك أسماء الفاعلين حين تحل محل الأفعال المضارعة تنصب على الصرف، ومثلها الأفعال فحين تحل محل الجمل الاسمية تنصب على الصرف.

٥) أن الخليل ليس عنده اسم صريح يصح أن يكون منصوباً على الصرف؛ لأن قياس مذهبه يمنع من ذلك، إذ يقتضي النصب على الصرف عنده أن يحل شيء محل شيء آخر، فـ (الأسدَ) في نحو: (لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك)، منصوب على الصرف عند الفراء، ولا يصح أن ينصب على الصرف عند الخليل؛ لانعدام ما حل الاسم الصريح محله.

٦) أن علة النصب على الصرف عند الفراء والكوفيين تارة تكون معنوية، وتارة تكون لفظية، فالمعنوية في الأفعال، وذلك أنه متى فسد معنى العطف فيها نصبت

على الصرف الأفعال، وأما اللفظية ففي الأسماء، فإنه متى ضعف عطف الاسم على الضمير المرفوع بلا فاصل أو توكيد قبح التركيب فينصب على الصرف

٧) أن مذهب الفراء في نصب الأسماء على الصرف جزء من مصطلح المفعول معه عند البصريين، فليس كل مفعول معه عند البصريين منصوباً على الصرف عند الفراء.

## الهوامش والتعليقات:

١ - عقد له في الكتاب: ١/ ٤٢١ باب باباً سماه: مَجرى النعتِ على المنعوتِ. . . .

٢ - الكتاب: ٢/ ١٧٦.

٣ - انظر مثلا شرح السيرافي: ٣/ ٢٢٩ وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٤٥٢ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية) و: ٢/ ٤٥٤ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية).

٤ - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٦٢.

٥ - انظر الخليل رائد المصطلحات الكوفية، المبحث الأول: (نسبة كتاب العين للخليل٥٦٤-٥٧٤)

٦ - انظر النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل: ١٩٠، والصرف بين سيبويه والفراء: ٦٩.

٧ - سر صناعة الإعراب ص: ١/ ٢٧٥.

٨ - الإنصاف: : ٢/ ٤٦٢، و: ٢/ ٤٥٤.

٩ - الخروج، والقطع، والمخالفة مصطلحات يُنصب ما بعدها لمخالفته ما قبلها، لكن لكل مخالفة توجيهن خاص، فمن ثم يستخدم كل نوع لغرض لا يتجاوزه غالبا.

١٠ - انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٦٤.

١١ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٦٤.

١٢ - والمصطلح النحوي للقوزي: ١٨٧ وما بعدها. ١٠٥ وما بعدها.

١٣ - مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحليل مدلولاتها.

١٤- تاريخ العلماء النحويين: ٤٨-٤٩.

١٥ - الجمل: ٣٤.

١٦ - انظر مصادر الشعر الجاهلي، وما قاله عن الاضافات التي في الكتاب للأخفش وللجرمي ٥٩٤، وانظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٨٧، وانظر مقدمة مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٦.

١٧ - العين: ٢/ ٥٢، ٣/ ١٥١، ٥/ ١٤٩.

١٨ - الجمل: ٦٨، ١٤٢.

١٩ - المقاصد الشافية للشاطبي: ٥/ ٥٧٧.

٢٠ - قال الخليل): الصرف إجراء الكلمة بالتنوين) العين: ٧/ ١٠٩، وقال المبرد ( الصّرْف إِنَّمَا هُوَ التَّنْوِين، وَالْأَفْعَال لَا تَنْوِين فِيهَا وَلَا خفض، فَمن ثمَّ لَا يخْفض مَا لَا ينْصَرف إِلَّا أَن تضيفه أَو تدخل عَلَيْهِ ألفا ولاما، فتذهب بذلك عَنهُ شبه الْأَفْعَال، فَتَردهُ إِلَى أَصله) المقتضب: ٣/ ١٧١.

٢١ - معجم مقاييس اللغة: صرف ٣/ ٣٤٣.

٢٢ - ديوانه: ١٦، والكتاب ١/ ٣٥٥، والنحض: اللحم المتراكب من عظم خلقها، والبازل هنا هو ناب الناقة حين يبزل؛ أي يشق اللحم، والقعو: ما تدور عليه البكرة.

٢٣ - لسان العرب: صرف وانظر الصحاح: صرف.

٢٤ -العين: ٢/ ٥٢.

٢٥ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٢/ ٧.

٢٦ - انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٦٤، والنصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل،: ١٩٠.

٢٧ - العين: ٢/ ٥٢، ٣/ ١٥١، ٨/ ١١٠.

٢٨ - الجمل: ٥٨، ٦٨، ٧٠.

٢٩ - انظر الأنصاف مثلا: ٥٥٥، ٥٥٧، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٤فما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ١٨ فما بعدها.

٣٠ - معان القرآن للفراء: ٢/ ٣٤، ومختصر النحو لابن سعدان: ٨٦، وتفسير الطبري: ٦/ ٩٢، وإيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٨، ١٣٨، ١٣٩، ٢/ ٦٦٣، ٦٩٢، ٨٨١ والزاهر: ١/ ١٢٩.

٣١ - قال ابن يعيش: فأمّا الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقديرِ أنْ أيضًا، وذلك إذا وقعت جوابًا للأشياء التي ذكرناها، وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعَرْض. ومنهم من يضيف إليها الدعاء، ويجعلها سبعةً، ومنهم من يجتزئ عن كلّ ذلك بالأمر وحدَه لأنّ اللفظ واحد. شرح المفصل: ٧/ ٢٦، قلت: بعضهم يجعلها ستة، وبعضهم يجعلها سبعة، وبعضهم يجعلها ثمانية، وبعضهم يجعلها عشرة. انظر الجمل للخليل: ٣١٣، و شرح السيرافي: ٣/ ٢٢٨، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٤، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٣٩٩، وشرح ابن يعيش: ٧/ ٢٦، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٨٠.

٣٢ - البيت من الأبيات الشوارد، فهو للمتوكل الكناني في شعره: ٨١ وفي الجمل للخليل: ٦٨ ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٣٠، ونسبه في الكتاب: ٣/ ٤٢، للأخطل، وانظره في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٤، ١١٥، ٤٠٨، ٤١٠، المقتضب: ٢/ ٢٦، و شرح السيرافي على الكتاب: ٣/ ٢٣٥.

٣٣ - الرجز في ديوان أبي النجم العجلي: ٨٢، والكتاب: ٣/ ٣٥، والأصول لابن السراج: ٢/ ١٨٣، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٤، ورصف المباني: ٣٨١، وانظر تخريجات أخرى في الديوان.

٣٤ - انظر مذهب الفراء والكوفيين في: شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٢١.

٣٥ - ديوان النابغة: ١٢١، والكتاب: ٣/ ٣٦-٣٧، والمقتضب: ٢/ ١٦.

٣٦ - الكتاب: ٣/ ٣٦-٣٧.

٣٧ - الكناية والمكني من مصطلحات الخليل في العين: ٤/ ١٠٥ وفي الجمل كما هنا، والكناية هنا الضمير (أنت).

٣٨ - سورة محمد: ٣٥.

٣٩ - الآية: ٤٢.

٤٠ - الجمل: ٦٨-٦٩.

٤١ - العين: ٢/ ٥٢.

٤٢ - حين أعبر عن انصراف العرب الى الأقل، لا أعني انهم انصرفوا إلى الضعيف، فقد ورد القليل في القرآن، كقوله تعالى (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) الأنبياء: من الآية ٣ وهي لغة بعض من العرب، فذكر سيبويه أن هه اللغة قليلة، فهولايسم القرآن من خلال هذه اللغة بالضعف.

٤٣ - انظر معاني القرأن: ١/ ٣٣، ٢، ٧١.

٤٤ - معاني القرآن: ١/ ٣٢-٣٣.

٤٥- معنى (يُكرُّ)؛ أي يعطف، فالتكرير أحد المصطلحات الكوفية، ومعناه هنا العطف، ويعبر عنه بالرد أيضا.

٤٦ - معاني القرأن: ١/ ٢٣٥.

٤٧ - (تفسير الطبري) جامع البيان عن تأويل القرآن: ٦/ ٩٢.

٤٨ - معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٧، ٣٤، ١١٥، ٢٢١، ٢٧٦، ٣٩١، ٢/ ٢٦٣، ٣/ ٦٤، ومختصر النحو لابن سعدان: ٨٦، وتفسير الطبري: ٦/ ٩٢، ٩/ ٢٠٨، ١٠/ ٣٦٥، ٢٠/ ٥١٩، ٢١/ ٢٢٩، وإيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١١٨، ١٣٨، ١٣٩، ٢/ ٦٦٣، ٦٩١-٦٩٢، ٨٨١

٤٩ - البقرة: ٤٢.

٥٠ - الجمل: ٦٨.

٥١ - سبق تخريجه.

٥٢ - معاني القرآن: ١/ ١١٥.

٥٣ - يعني بـ (الأفاعيل) الأفعال.

٥٤ - مردودة؛ أي معطوفة.

٥٥ - معاني القرآن: ١/ ٣٤.

٥٦ - الأنفال: ٢٧.

٥٧ - سبق تخريجه ص: ١٩

٥٨ - لم أجد من ذكر هذه القراءة إلا الفراء:

٥٩ - معان القرآن: ١/ ٤٠٨.

٦٠ - معاني القرآن: ١/ ١١٥.

٦١ - الكتاب: ٣/ ٣١.

٦٢ - الكتاب: ١/ ٣٤٧، وانظر ما سيأتي ص: ٤٦.

٦٣ - الجمل: ٦٩.

٦٤ - العين: ٢/ ٥٢.

٦٥ - انظر سر صناعة الإعراب: ٢٥١فما بعدها، والجنى الداني في حروف المعاني: ١٢١، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٧٦.

٦٦ - الإيضاح للفارسي: ٣١٢.

٦٧ - البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٣٢.

٦٨ - سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٥٢.

٦٩ -التصريح بمضمون التوضيح: ٤/ ٣٨٤.

٧٠ - البقرة: ٢٨٤.

٧١ - رصف المباني: ٣٨٥-٣٨٦.

٧٢ - الجواب الذي لا يصح أن يكون شرطا، إذا كان جملة اسمية، أو جملة طلبية، أو جملة فعلها جامد، او مقرونة بقد، أو بتنفيس، أو بنفي بـ (لن، وما، وإنْ) انظر أوضح المسالك: ٣/ ١٨٢-١٨٣، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤/ ٣٨٤-٣٨٥.

٧٣ - أكثر من فصل في أحكامها فيما اطلعت عليه أبو الحسن بن عصفور: شرح الجمل: ٢/ ١٤٣-١٥٦ ثم إن أكثر النحاة على أن الأجوبة ستة، انظر معاني القرآن للأخفش: والإيضاح للفارسي: ٣١٢والتبصرة والتذكرة١/ ٣٩٩، والفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين العلائي: ٢٠٧ قال ابن يعيش: (وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعَرْض. ومنهم من يضيف إليها الدعاء، ويجعلها سبعةً، ومنهم من يجتزئ عن كلّ ذلك بالأمر وحدَه لأنّ اللفظ واحد. شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٢٦، وأوصلها في رصف المباني: ٣٧٩ إلى عشرة أشياء.

٧٤ - شرح عدة الحافظ وعمدة اللفظ: ٣٤٢.

٧٥ - البقرة: ٣٥.

٧٦ - الكتاب: ٣/ ٢٨، ٣٠، المقتضب: ٢/ ١٣، وتفسير الطبري: ٥/ ٥٥٧، وانظر التبصرة والتذكرة: ١/ ٤٠٢.

٧٧ - انظر الكتاب: ٣/ ٢٨، ٣٠، والمقتضب: ٢/ ١٣، وتفسير الطبري: ٥/ ٥٥٧، وشرح السيرافي: ٣/ ٢٢٨، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٤٤وشرح ابن يعيش: ٦/ ٢٧.

٧٨- من نصب الاسم على نحو هذه المخالفة عند الكوفيين قول العرب: (لو تركت والأسدَ لأكلك)، فإنه لا يحسن عند النحاة العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيد أو فصل، فلما لم يؤكد ولم يفصل انصرفوا عن الرفع إلى النصب، ولهذه المخالفة ينصبه البصريون على أنه مفعول معه، قال ابن مالك:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق  والنصب مختار لدى ضعف النسق

٧٩ - البقرة: ٣٥.

٨٠ - ديوان أمرئ القيس: ٣٢٩، ومعن قوله: (صوب ولا تجهدن) ؛ أي خذ عفوه، ولا تحمله على العدو الشديد فيصرعك، يقال أذراه عن فرسه؛ أي صرعه، والقطاة مقعد الرديف.

٨١ - يعني أن امرأ القيس جزم (يذريك)، فقال؛ (يُذْرِك).

٨٢ - طه: ٨١.

٨٣ - طه: ٦١.

٨٤ - النساء: ١٢٩.

٨٥ - معاني القرآن: ١/ ٢٦-٢٧.

٨٦ - الأنعام: ٥٢.

٨٧ - مردودة؛ أي معطوفة، فالرد من مصطلحات الكوفيين ويقابله عند البصريين العطف.

٨٨ - (على محل) أي على جار ومجرور، والكوفيون يسمون الجار والمجرور والظرف محلا.

٨٩ - سبق تخريجه.

٩٠ - معاني القرآن: ١/ ٢٧-٢٨.

٩١ - الخلاف هنا مرادف لمعنى الصرف.

٩٢ - شرح السيرافي: ٣/ ٢٢٨-٢٢٩.

٩٣ - انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغ والنحو: ٣٦٤ وما بعدها.

٩٤ - معاني القرآن: ١/ ٢٧.

٩٥ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٠

٩٦ - العين: ٢/ ٥٢.

٩٧ - الجمل: ٦٨.

٩٨ - معاني القرآن: ١/ ٣٣-٣٤، ومختصر النحو لابن سعدان: ٨٦، وتفسير الطبري: ٦/ ٩٢، وإيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣٩.

٩٩ - انظر المصادر الستة الأولى في العين: ٢/ ٥٢، ٣/ ٢١٥، ٨/ ١١٠ وانظر المصدر (قولا) في الجمل: ٧٠، وسيأتي.

١٠٠ - العين: ٣/ ١١٩.

١٠١ - الكتاب: ١/ ٣١١-٣١٢، وانظر الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٥١-٢٥٢، و شرح السيرافي: ٢/ ٢١٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٢٤١.

١٠٢ - معاني القرآن: ٢/ ١٠٥.

١٠٣ - انظر شرح السيرافي: ٢/ ٢١٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٢٤١.

١٠٤ - معاني القرآن: ١/ ٣٩، ١٨٨، ٢/ ١٠٥.

١٠٥ - مجالس ثعلب: ١/ ٢١٦.

١٠٦ - المقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ٢٤٠.

١٠٧ - المقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ٢٤١.

١٠٨ - البيت في الكتاب: ١/ ٣١١، والكامل للمبرد: ٣/ ٧٩٥، وشرح السيرافي: ٢/ ٢٠٥

١٠٩ - البيت لعمر بن ربيعة في الكتاب: ١/ ٣١١، والكامل للمبرد: ٧٩٥، والخصائص: ٢/ ٢٨٣

١١٠ - الكتاب: ١/ ٣١١-٣١٢، وانظر الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٥١-٢٥٢

١١١ - الكتاب: ١/ ٣٢٢.

١١٢ - الكتاب: ١/ ٣٢٢، وشرح السيرافي: ٣/ ٢١٥.

١١٣ - العين: ٢/ ٥٢.

١١٤ - (قولا) ذكره في الجمل: ٧٠.

١١٥ - العين: ٢/ ٥٢.

١١٦ - العين: ٢/ ٥٢.

١١٧ - يس: ٥٨.

١١٨ - النصب قراءة: أبي وعبد الله وعيسى: الدر المصون: ٩/ ٢٨٠.

١١٩- الجمل: ٧٠.

١٢٠- العين: ٣/ ٢١٥.

١٢١ - العين: ٨/ ١١٠.

١٢٢ - العين: ٣/ ١٥١.

١٢٣ - الكتاب: ١/ ٣٢٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢٢٥.

١٢٤ - معاني القرآن: ٢/ ١٠٥.

١٢٥- النحل: ٥٧.

١٢٦ - يوسف: ٣٣، ٧٩.

١٢٧ - البقرة: ٢٨٥.

١٢٨ - الكتاب: ١/ ٣٤٧.

١٢٩ - الكتاب: ٣/ ٣١، وانظر ما سبق ص: ٢٦.

١٣٠ - القيامة: ٤.

١٣١ - القيامة: ٤.

١٣٢ - ديوان الفرزدق: ٧٦٩، والجمل للخليل: ٦٩، والكتاب: ١/ ٣٤٦، والمقتضب: ٣/ ٢٩٦، ٤/ ٣١٣، وتفسير الطبري: ٢٢/ ٤٧٣، وشرح السيرافي: ٢/ ٢٣٤.

١٣٣ - الجمل: ٦٩.

١٣٤ - القيامة: ٤.

١٣٥ - سبق تخريجه.

١٣٦ - معاني القرآن: ٣/ ٢٠٨.

١٣٧ – سبق تخريجه.

١٣٨ – تفسير الطبري: ٢٣/ ٤٧٣-٤٧٤.

١٣٩ – انظر ما سبق ص: ٧وما بعدها.

١٤٠ – أنظر تفصيل ذلك في مقدمة ( كتاب الجمل في النحو) لأبي بكر بن شقير البغدادي، تحقيق على سلطان الحكمي، ومقدمة ( المحلى وجوه النصب) لأبي بكر بن شقير البغدادي، ، تحقيق الدكتور: فايز فارس، وكلا الكتابين كتاب واحد، حققه الدكتور: فخر الدين قباوة تحقيقا ثالثا سماه كتاب الجمل تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي.

١٤١ – نشر البحث في مجلة كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة/ العدد ٨٦.

١٤٢ – انظر ما سبق ص: ٧ وما بعدها.

١٤٣ – معاني القرآن: ٢/ ٧١.

١٤٤ – البيت في شعر ابن الزبعرى جمع الدكتور: يحيى الجبوري: ٣٢، وله تخريجات كثيرة هناك، وزد عليها معاني القرآن للفراء: ١/ ١٢١، ٤٧٣، ٣/ ١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٧٧، ٢٨٣، ومجاز القرآن: ٢/ ٣٢، والمقتضب: ٢/ ٥٠ وتفسير الطبري: ٢٢/ ٢٠٨، والإنصاف: ٢/ ٦١٢، وشرح ابن يعيش: ٢/ ٥٠.

١٤٥ – انظر معاني القرآن: ١/ ٣٤، ٢/ ، ٧١، وانظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران: ١٠٦ وما بعدها، والمصطلح النحوي للقوزي: وما بعدها.

١٤٦ – سبق تخريجه ص:

١٤٧ – معاني القرآن: ١/ ٣٤، ٢/ ٧١، ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران: ١٠٦ وما بعدها، والمصطلح النحوي للقوزي: ١٨٧ وما بعدها.

١٤٨ – النجم: ٦.

١٤٩ - البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢/ ٩٣٢: ومعاني القرآن للفراء: ٣/ ٩٥، وتفسير الطبري/ ٢٢/ ١٢، وارتشاف الضرب: ٢٤٢٦، و (يُخْلَقُ) ؛ يصبح أملس، وفي الديوان، وتفسير الطبري: (يَصْلُب) مكان (يُخْلَق).

١٥٠- النمل: ٦٧.

١٥١- معاني القرآن: ٣/ ٩٥، وتفسير الطبري: ٢٢/ ١٢، وارتشاف الضرب: ٢٤٢٦.

١٥٢- البحر المحيط: ٤/ ٢٤٦.

١٥٣- الانصاف: ٢/ ٣٨٨.

١٥٤- معاني القرآن: ١/ ٣٤.

١٥٥- سبأ: ١٠.

١٥٦- معاني القرآن: ٢/ ٣٥٥.

١٥٧- يونس: ٧١.

١٥٨- معاني القرآن: ١/ ٤٧٣.

١٥٩- معاني القرآن: ١/ ١٢١.

١٦٠- معاني القرآن: ١/ ٤٧٣.

١٦١ - البيت سمعه الفراء من أحد بني دبير من ثم من بني أسد معاني القرآن: ١/ ١٢١، ٤٧٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٧٧، ٢٨٣، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ٣٤١.

١٦٢ - معاني القرآن: ١/ ١٤، ١٢٤.

**مصادر البحث:**


- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي/ تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م/ مؤسسة الرسالة بيروت.
- الأضداد/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ الكويت/ ١٩٦٠م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر؛ أحمد بن محمد النحاس/ تخريج وتحقيق الدكتور: محمد محمد تامر، والدكتور: محمد رضوان، والشيخ: محمد عبد المنعم.
- الأعلام/ لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي/ دار العلم للملايين/ الطبعة الخامسة ٢٠٠٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/ الطبعة: الاولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لجمال الدين بن هشام الأنصاري/ تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- إيضاح الوقف والابتداء/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الرحمن رمضان/ مطبوع مجمع اللغة العربية بدمشق/ دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧١.

- البحث اللغوي عند العرب/ لأحمد مختار عبد الحميد عمر/ عالم الكتب/ الطبعة الثامنة/ ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط/ لأبي حيان/ نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة/ الرياض.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي/ لابن أبي الربيع الأشبيلي/ تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي/ دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري/ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو/ هجر للطباعة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري/ تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين نشر جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م دار الفكر دمشق.
- التصريح بمضمون التوضيح/ للشيخ خالد الأزهري/ دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم.
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري/ تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر/ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ الطبعة: الاولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- الجمل في النحو/ للخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق فخر الدين قباوة/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الاولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الجمل في النحو/ لابن شقير البغدادي/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ/ دراسة وتحقيق على سلطان الحكمي.
- الجنى الداني في حروف المعاني/ لحسن بن قاسم المرادي/ تحقيق: طه محسن/ جامعة الموصل/ ١٩٧١م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني/ دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي.
- الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية/ للدكتور: حماد بن محمد الثمالي/ مجلة كلية دار العلوم/ العدد: ٨٧ فبراير ٢٠١٦م.
- ديوان امرئ القيس/ لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بـ (الأعلم الشنتمري) اعتنى بتصحيحه/ الشيخ ابن أبي شنب/ المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع/ ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب/ تحقيق الدكتور: نعمان محمد أمين طه/ مطابع دار المعارف/ ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق/ بعناية: أحمد إسماعيل الصاوي/ سنة: ١٣٥٤هـ.
- ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف- مصر
- ديوان أبي النجم العجلي/ صنعه وشرحه/ علاء الدين أغا/ النادي الأدبي – الرياض- مطابع الفرزدق/ ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- الزاهر في شرح معاني كلمات الناس/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق حاتم الضامن/ دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية- وزارة الثقافة/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لأحمد بن عبد النور المالقي/ تحقيق: أحمد محمد الخراط/ دمشق- ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح بن جني/ تحقيق: د. حسن هنداوي/ دار القلم – دمشق/ الطبعة الاولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي/ تحقيق صاحب أبو جناج/ الجمهورية العراقية/ مطابع مديرية دار الكتب- جامعة الموصل- ١٩٨٢م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ دار المعارف/ الطبعة: الخامسة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني/ دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة/ الطبعة: الأولى.
- شرح كتاب سيبويه / لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي/ توزيع مكتبة الباز/ مكة المكرمة.
- شرح المفصل/ لابن يعيش/ عالم الكتب/ بيروت مكتبة المتنبي القاهرة

- شعر عبد الله بن الزبعرى؟ جمع وتحقيق الدكتور: يحيى الجبوري/ مؤسسة الرسالة- بيروت/ الطبعة الأولى- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- شعر المتوكل الكناني/ صنعة: يحيى الجبوري/ مكتبة الأندلس – بغداد.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين – بيروت/ الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الصرف بين سيبويه والفراء/ للدكتور: حسن حمزة، والدكتور سلام بزي/ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني/ العدد: ٥٣ ذو القعدة: ذ١٤١٧هـ- كانون: ١٩٩٧م.
- طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الطبعة: الثانية دار المعارف.
- علل النحو/ لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق/ تحقيق الدكتور: محمود جاسم محمد الدرويش/ الطبعة الأولى- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م – مكتبة دار الرشد الرياض.
- كتاب العين/ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي/ تحقيق: الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي/ وزارة الثقافة والإعلام/ الجمهورية العراقية/ دار الرشد للنشر/ سلسلة المعاجم والفهارس١٩٨٠م.
- الفرق بين الأحرف الخمسة/ لأبي محمد بن السيد البطليوسي.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة/ لصلاح الين خليل بن كيكلدي العلائي/ تحقيق الدكتور: حسن الشاعر/ دار البشير – الطبعة الأولى- عمان/ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- الكتاب/ لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف/ لأبي إسحاق الزجاج/ تحقيق هدى قراعة/ القاهرة: ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- مجاز القرآن/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى/ تحقيق الدكتور: محمد فؤاد سزكين/ مكتبة الخانجي/ القاهرة.
- مجالس ثعلب/ لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب/ شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون/ النشرة الثانية/ دار المعارف/ مصر ١٩٦٠م.
- مختصر النحو/ لأبي جعفر محمد بن سعدن الضرير الكوفي/ دراسة وتحقيق/ الدكتور: حسين أحمد بو عباس/ حوليات الآداب والعلوم الإنسانية/ مجلس النشر العلمي/ جامعة الكويت ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ للدكتور مهدي المخزومي/ أبو ظبي – المجمع الثقافي.
- المذكر والمؤنث/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق الدكتور: طارق عبد عون الجنابي/ الطبعة الاولى/ مطبعة العاني/ بغداد ١٩٧٨م.

- مصادر الشعر الجاهلي/ لناصر الدين الأسد/ دار المعارف بمصر/ الطبعة السابعة/ ١٩٨٨م.
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحليل مدلولاتها/ للدكتور عبد الله الحمد الخثران/ دار هجر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ١٩٩٠م الدكتور عبد الله الحمد الخثران بعنوان: (مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحليل مدلولاتها/ دار هجر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/ للدكتور عوض القوزي/ طبع شركة الطباعة العربية السعودية/ الرياض/ نشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض.
- معاني القرآن/ للأخفش الاوسط؛ أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري/ تحقيق الدكتور: فايز فارس/ الطبعة الاولى١٤٠٠هـ- ١٩٧٠م.
- معاني القرآن/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء/ تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون/ الهيئة العامة المصرية للكتاب/ الطبعة: الاولى ١٩٧٢م.
- معجم مقاييس اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس/ تحقيق/ عبد السلام محمد هارون/ مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي/ الطبعة الثانية- ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي/ تحقيق عدد من اساتذة جامعة أم القرى/ نشر جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ- ١٠٠٧م.

- المقتضب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٩٩هـ.
- النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل/ للدكتور: فارس محمد عيسى ضمن مجلة مؤتة للبحوث والدراسات / المجلد الثامن/ العدد السادس/ ١٩٩٣م.